



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

تقرير عن الاختفاء القسري في سوريا موجه إلى أعضاء اللجنة الدستورية

Enforced
Disappearances



تقرير عن الاختفاء القسري في سوريا موجه إلى أعضاء اللجنة الدستورية

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير هو منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية مسجلة في فرنسا عام 2004، تركز على حقوق الإنسان وتطوير الإعلام. يدير المركز مجلس إدارة غير مأجور، ويتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ 2011.

يسعى المركز السوري للإعلام وحرية التعبير إلى بناء مجتمع يضمن حرية التعبير والمعتقد وحقوق الإنسان والعدالة. منذ إنشائه في عام 2004، كرّس المركز جهوده لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتمكين المجتمع المدني وجمعيات الضحايا، وتعزيز نمو قطاع إعلامي مستقل ومهني.

حقوق النشر © 2024 للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)
www.scm.bz

قامت بإعداده: جوستين دي مايو

15 آذار/مارس 2021



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

المحتويات:

1. ملخص تنفيذي 2
2. الخلفية 4
 1. نظرة عامة على حالات الاختفاء القسري في سوريا: بيئة التهرب الكامل من العقاب 4
 2. عذاب العائلات السورية: الأثر على الضحايا والمجتمع 5
 3. قضية الاختفاء والمفاوضات السياسية السورية 6
3. أبعاد النقاش «الدستوري» في موضوع المختفين 7
 1. القضايا المتعلقة بالبحث (الموقع والتعرف على المفقودين) 7
 2. دروس من تجارب أخرى 8
 3. القضايا المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة 15
 4. توصيات لسوريا 17
 5. قضية التعويضات 19
 6. دروس من تجارب أخرى 20
 7. توصيات لسوريا 22
 8. مشاركة الضحايا 23
 9. دروس من تجارب أخرى 23
 10. توصيات لسوريا 25
4. الآليات الموضوعية لمعالجة قضايا المختفين 26
 1. الولاية 26
 - أ) اتباع آليات البحث الإنسانية 26
 - ب) آليات العدالة الانتقالية الشاملة للمفقودين والمختفين 27
 - ج) آليات البحث التي تشكل جزءاً من نظام شامل للعدالة الانتقالية 28
 2. إنشاء المؤسسات 29
 - أ) آلية مخصصة مشتركة بين الأطراف وتحت إشراف دولي 29
 - ب) آلية وطنية مخصصة للبحث عن المفقودين 30
 - ج) قيادة الخبراء لعمليات البحث 32
 3. دروس مستفادة لسوريا 33
5. زخم سياسي وإطار قانوني شامل 35
 1. بناء الزخم السياسي وضمان استمراره لمعالجة هذه القضية 35
 - كولومبيا 35
 - لبنان 36
 - الدروس المستفادة لسوريا 38
 2. إنشاء الإطار الدستوري والقانوني أو تكيفه 41
 - أ) الأحكام الدستورية 41
 - ب) قوانين محددة وتدابير إدارية أخرى 43

I. ملخص تنفيذي

تعد قضية المفقودين والمختفين قسراً في سوريا واحدة من التحديات الرئيسية التي تعيق أي حل للنزاع. تتم ممارسة الإخفاء القسري في سوريا منذ عقود، ورغم توثيقه على نطاق واسع، ما تزال هذه الممارسة قائمة في ظل إفلات كامل من العقاب. ترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن «قضية الأشخاص المفقودين على خلفية النزاع السوري إحدى أهم وأعقد القضايا التي تعالجها اللجنة الدولية في تاريخها الحديث»¹.

لا يقتصر التحدي على الحجم غير المسبوق لهذه الممارسة، أو عدد الجناة المتورطين، أو على أن عائلات الضحايا مشتتة في جميع أنحاء العالم نتيجة للفرار من الصراع، بل إن ممارسة الإخفاء القسري من قبل الأجهزة الأمنية السورية هي أداة متكاملة استخدمها النظام السوري للسيطرة على المجتمع وقمع أي شكل من أشكال المعارضة على مدى العقود الأربعة الماضية. إنها ممارسة ممنهجة من قبل بيروقراطية أمنية تعمل في ظل إفلات كامل من العقاب رسخته القوانين والممارسات لفترة طويلة حتى بات الوصول للعدالة وسيادة القانون والسلام المستدام غير ممكن إلا بمعالجة هذه القضية بشكل شامل.

يعرض هذا التقرير تجارب الدول الأخرى في معالجة قضية الاختفاء القسري أملاً في المساعدة في إثراء مناقشات ومقترحات الكتلة الثالثة في اللجنة الدستورية، وذلك من خلال تسليط الضوء على التحديات الرئيسية ونقاط التوتر في سياقات أخرى -بدءاً بالجوار اللبناني إلى تجارب من مناطق أبعد مثل كولومبيا- ومحاولات التغلب عليها.

يركز التقرير بشكل خاص على أربعة جوانب يجب معالجتها وهي:

- (1) القضايا المتعلقة بالبحث عن المفقودين (موقع المفقودين والتعرف على هوياتهم): دائماً يعد البحث عن المفقودين والمختفين قسراً ومعرفة مصيرهم ومكانهم أولوية بالنسبة للعائلات، لكنها عملية معقدة. الأمر الذي يتطلب قدرات وجهود تنسيق بين مؤسسات الدول ومجموعات الضحايا ومجموعات المجتمع المدني وخبراء الطب الشرعي.
- (2) القضايا المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة: التحدي المتمثل في معالجة الإفلات المستمر من العقاب في سوريا والحاجة إلى تصور العمليات التي من شأنها الوصول لمحاسبة الأشخاص الأكثر مسؤولية، مع الأخذ بعين الاعتبار بوجود حاجة -بناءً على الخبرات المكتسبة من حول العالم- إلى مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية الأخرى لتوفير المعلومات للعائلات.
- (3) القضايا المتعلقة بجبر الضرر: بينما يتوق الضحايا والناجون إلى المساءلة عن الجرائم التي تعرضوا لها، فإن تدابير التعويض عن الضرر الذي لحق بهم تعتبر جزءاً أساسياً من عملية شفاء الضحايا. وضع جبر الضرر البرنامج هو عملية معقدة تثير عدداً من الأسئلة الهامة التي ما هي أشكال التعويضات التي ينبغي تقديمها (فردية أو فردية)؟ جماعي؛ مالية أم رمزية؟ من يحق له الحصول على تدابير التعويض؟ ما هي الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال؟
- (4) القضايا المتعلقة بالتعويضات: في حين يتوق الضحايا والناجون إلى المساءلة عن الجرائم التي تعرضوا لها، فإن تدابير جبر الضرر الذي لحق بهم تشكل أيضاً جزءاً أساسياً من عملية شفاء الضحايا. ولكن وضع برنامج لجبر الضرر يشكل عملية معقدة تثير عدداً من الأسئلة المهمة التي تحتاج إلى معالجة: ما هي أشكال جبر الضرر التي ينبغي تقديمها (فردية أم جماعية، مالية أم رمزية)؟ من يحق له الاستفادة من تدابير جبر الضرر؟ ما هي الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال؟
- (5) الجوانب المتعلقة بمشاركة الضحايا: تلعب روابط أقارب المفقودين أو المختفين قسراً دوراً حيوياً في البحث عن الحقيقة بشأن أحبائهم وفي السعي لتحقيق العدالة وجبر الضرر وضمأن

1 اللجنة الدولية للصليب الأحمر. [سورية: عشرات الآلاف من العائلات لا تعرف شيئاً عن ذويها المفقودين](#). 28 آب/أغسطس 2020

عدم التكرار. وغالباً ما يفعلون ذلك بمخاطر شخصية كبيرة. من الضروري أن يشارك الضحايا وروابط الضحايا في أي عملية تهدف إلى معالجة قضية المختفين.

إضافة لما سبق، يحلل التقرير الآليات الموضوعة لمعالجة قضية المختفين في سياقات مختلفة من خلال دراسة القضايا المتعلقة بالولاية والبنية المؤسسية، ليتم استخلاص بعض التوصيات والدروس للسياق السوري بناءً على هذه التجارب الأخرى.

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في معالجة القضية في السياق السوري في أن ممارسة الاختفاء القسري لا تزال مستمرة بشكل واسع النطاق. يحتاج الضحايا والناجون للوصول إلى المحاسبة عن الجرائم التي تعرضوا لها، إضافة إلى اتخاذ تدابير فورية ملموسة لوقف هذه الممارسة والكشف عن مصير ومكان المفقودين وإطلاق سراح من لا يزال رهن الاحتجاز. ليصبح التحدي بعد ذلك في كيفية ترتيب نهج لا يتخلل عن العدالة أو يتنازل عنها ولكنه قادر أيضاً على تحقيق نتائج ملموسة في إطار زمني قصير.

وفي حين يعرض التقرير بالتفصيل مختلف النهج والتوصيات المستندة إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية، فإنه يدرك أن الإرادة السياسية مطلوبة حتماً وينبغي دعمها بإطار قانوني واضح وشامل. إن بناء الزخم السياسي حول أهمية معالجة قضية المفقودين والمختفين هو عملية طويلة تعتمد على العديد من العوامل الداخلية والخارجية المعقدة الفريدة لكل سياق. ومن خلال تحليل تجريبي كولومبيا ولبنان، يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على أهمية الجهود المستمرة وطويلة المدى في سوريا.

ينبغي إنشاء إطار دستوري جديد وقوانين جديدة لضمان استجابة شاملة من جانب هيئات الدولة وكذلك لمنع التراجع المحتمل في المستقبل مع تراجع الاهتمام بهذه القضية أو تحول الزخم السياسي عنها. لا يوجد في سوريا اليوم قوانين تتناول بشكل محدد قضية المفقودين والمختفين، بل تركز النصوص الحالية على الإجراءات اللازمة للإعلان عن وفاة المفقود. كما أن سوريا لم تصدق بعد على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

يلحظ التقرير التحديات الهائلة التي يواجهها أولئك الذين يسعون إلى تحقيق العدالة والمساءلة في سوريا، لكنه يستمد الإلهام من شجاعة عائلات الضحايا والمعتقلين السابقين والعديد من نشطاء حقوق الإنسان السوريين الذين حرصوا رغم كل الصعاب وبتكلفة شخصية كبيرة أن تبقى قضية المختفين في قلب المفاوضات على الرغم من رغبة النظام السوري وداعميه وكذلك الأطراف الدولية الأخرى في المضي قدماً. يهدف التقرير إلى أن يساهم في جهودهم من خلال تقديم الدروس المستفادة من التجارب الأخرى بطريقة يسهل الوصول إليها.

1. نظرة عامة على حالات الاختفاء القسري في سوريا: بيئة التهرب الكامل من العقاب

منذ أواخر السبعينيات، اتبعت السلطات السورية سياسة الإخفاء القسري للمعارضة السياسية والتقارير النقدية، والنشطاء في مجال حقوق الإنسان. وتشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من 17000 حالات الاختفاء خلال حكم حافظ الأسد، معظمهم يعود لفترة الثمانينيات.

تساعد استخدام الاختفاء القسري بشكل كبير منذ انتفاضة 2011. لا يمكن تحديد العدد الدقيق للمختفين في سوريا لأن الغالبية العظمى من مرافق الاحتجاز لا تزال محظورة على الغرباء. فوفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) فقد اعتقل حوالي 100,000 شخص، اختطف واختفى في وقت لاحق في سوريا منذ عام 2011، 90,000 منهم على الأقل على أيدي القوات الحكومية³ السلطات السورية عموماً لا تسمح للمعتقلين لديها بأي اتصال مع العالم الخارجي، وتترك عائلاتهم في تساؤل عما إذا كان أقاربهم المحتجزون أحياءً أو أنهم قد ماتوا.

تتمتع أجهزة الاستخبارات الرئيسية الأربعة في سوريا (عادةً يشار إليها مجتمعة باسم المخابرات) بسلطة غير محدودة بحكم الأمر الواقع لتنفيذ عمليات الاعتقال والتفتيش والاستجواب والاحتجاز. يمكن تصنيف معظم حالات الاعتقال على أيدي الأجهزة الأمنية السورية على أنها حالات اختفاء قسري، في القانون الدولي، وهذا يحصل عندما يقوم موظفو الدولة أو أشخاص آخرون يعملون بدعم الدولة باعتقال شخصاً ما ومن ثم يرفضون الإقرار بالاعتقال وإخفاء مصيره/أ أو مكان وجوده.⁴ ولكل من هذه الأجهزة الأربع فروع مركزية في دمشق بالإضافة إلى فروع محلية في جميع أنحاء البلاد. في جميع هذه الفروع تقريباً، توجد مرافق احتجاز متفاوتة الحجم التي هي خارج حدود أي مراقبين مستقلين فضلاً عن القضاء السوري نفسه. حيث أقرت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن سوريا أن استخدام الحكومة السورية للاختفاء القسري واسع الانتشار، وقد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية.⁵

وبينما ارتكبت القوات الحكومية غالبية حالات الاختفاء، شاركت الجماعات المسلحة غير الحكومية أيضاً في عمليات اختطاف كانت تؤدي غالباً لاختفاء الشخص. ابتداءً من عام 2013، تبنت جماعات مسلحة معينة مناهضة للحكومة ممارسة أخذ الرهائن، واستهداف المدنيين الذين يُعتقد أنهم يدعمون الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ورجال الدين.⁶ إن ظهور نمط من عمليات الاختطاف والحرمان التعسفي من الحرية قد ميز الوجود المتزايد باستمرار لجماعات مسلحة معينة، لا سيما في شمال سوريا.⁷

2 للحصول على لمحة تاريخية عن حالات الاختفاء في سوريا في الثمانينيات والتسعينيات، انظر منظمة العفو الدولية «تقرير من منظمة العفو الدولية إلى حكومة الجمهورية العربية السورية» (باللغة الإنكليزية). أبريل/نيسان 1983. انظر أيضاً تقرير هيومن رايتس ووتش «في ظل حكم الأسد».

3 الشبكة السورية لحقوق الإنسان. [ما لا يقل عن 98000 مختفي قسرياً في سوريا منذ آذار 2011](#). 30 آب/أغسطس 2011.

4 تنص المادة رقم 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه «يقصد بالاختفاء القسري الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون».

5 الأمم المتحدة. [دون أثن: الاختفاء القسري في سوريا](#). 19 كانون الأول/ديسمبر 2013.

6 على سبيل المثال، اختطاف وإخفاء المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان رزان زيتونة وسميرة الخليل ووائل حمادة وناظم حمادي في 9 ديسمبر/كانون الأول 2013، في منطقة خاضعة لسيطرة جماعة جيش الإسلام المسلحة.

7 الأمم المتحدة. [دون أثن: الاختفاء القسري في سوريا](#) الفقرات 28-31. 19 كانون الأول/ديسمبر 2013؛ منظمة العفو الدولية. [لقد كان التعذيب عقاب لي](#). 5 تموز/يوليو 2016؛ هيومان رايتس واتش. [دهمهم ما زال هنا](#) القسم الثالث. 11 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

الدولة الإسلامية في سورية (داعش) أيضاً اعتقلت واختطفت الآلاف من الناس الذين أضحوا لاحقاً في عداد المفقودين.⁸ وبينما لم يتم تأكيد الحجم الكامل للمفقودين على أيدي داعش، أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بوجود أكثر من 8143 حالة لأفراد اعتقلهم داعش ولا يزال مصيرهم مجهولاً. اختفى العديد من الضحايا خلال الهجمات العسكرية لداعش، لا سيما في عام 2014 عندما وسع التنظيم بشكل كبير الأراضي الخاضعة لسيطرته. اعتقل داعش مئات الجنود من قواعد الحكومة السورية قرب الرقة، ورجال أكراد من قرى قرب كوباني، ورجالاً من عشيرة الشيعيات ثاروا ضد التنظيم. كما استهدفت الجماعة من رأت أنهم عقبة أمام توسعها أو مقاومة حكمها. كان هذا هو الحال بوضوح مع اختفاء النشطاء في الرقة عام 2013.

إن مصير العديد من السوريين الآخرين نتيجة للقصف الهائل من قبل عدة أطراف مشاركة في الصراع السوري حيث أن العديد من الضحايا - وكثير منهم نزحوا من مناطق أخرى من البلاد - دفنوا بسرعة دون أي تعريف أو تحديد مناسب لهوياتهم. كما اختفى السوريون الذين فروا من القتال على طول طرق الهجرة، أو في المعابر الخطرة للبحر الأبيض المتوسط أو من خلال المشاريع الإجرامية التي استهدفت المهاجرين واللجئين.⁹

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أشخاص غير سوريين قد فُقدوا في سوريا، منهم اللبنانيين والفلسطينيين الذين اختطفوا من لبنان في الثمانينيات والتسعينيات ونقلوا بشكل غير قانوني إلى سوريا،¹⁰ إضافة لمزيد من الحالات مؤخراً من الصحفيين والعاملين الإنسانيين، والمقاتلين الأجانب وعائلات مقاتلين أجنب مرتبطين بداعش.

في جميع الحالات التي وثقتها مجموعات حقوق الإنسان، عمل الجناة بمنأى عن العقاب. أشارت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحالات الاختفاء القسري في تقريرها الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان إلى أن «الاختفاء القسري يُرتكب بلا هوادة مع الإفلات من العقاب في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان».¹¹

إن أجهزة الأمن السورية تستفيد من الحصانة القانونية واسعة النطاق فالمرسوم رقم 14 تاريخ 15 كانون الثاني (يناير) 1969 والمرسوم التشريعي رقم 69 الصادر في 30 أيلول (سبتمبر) 2008 يمنحان الحصانة لأفراد القوات الأمنية من خلال اشتراط صدور مرسوم من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة لملاحقة أي فرد من عناصر الأمن الداخلي أو قوات الأمن والأمن السياسي وشرطة الجمارك.¹²

2. عذاب العائلات السورية: الأثر على الضحايا والمجتمع

إن ضحايا الاختفاء القسري ليسوا فقط من اختفوا. تُلحق حالات الاختفاء القسري الفوضى بالعائلات وتمزق النسيج الاجتماعي لمجتمعات بأكملها، ويتسبب الجناة عن قصد في حالة من عدم اليقين مع العجز حيث تترك العائلات معلقة بين الأمل واليأس، فلا يعرفون ما إذا كان أحبائهم قد ماتوا، وإذا كان الأمر كذلك فما الذي حدث لأجسادهم، لا يمكنهم الحزن أو التكيف مع خسارتهم.

يكتنف الصمت والخوف الاختفاء القسري في سوريا، ففي عدة حالات تم احتجاز الأفراد الذين أبلغوا عن الاختفاء.¹³ معظم العائلات أو الأقارب الذين قابلتهم مجموعات حقوق الإنسان على مدار سنوات أفادوا بأنهم أمضوا شهوراً أو سنوات في البحث عن أخبار أحبائهم رهن الاحتجاز. زار البعض مكاتب حكومية

8 للمزيد من المعلومات انظر هيومن رايتس ووتش. [مخطوفو داعش](#). 11 شباط/فبراير 2020.

9 للمزيد من المعلومات عن السوريين المفقودين على طرق الهجرة انظر المنظمة الدولية للهجرة. [المهاجرين غير النظاميين من منطقة البحر الأبيض المتوسط: سوريا الآن هي الدولة المرسلية الأولى](#) (باللغة الإنكليزية). 10 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

10 هيومن رايتس ووتش. [سوريا/لبنان: تحالف خارج القانون](#) (باللغة الإنكليزية). 1 أيار/مايو 1997.

11 الأمم المتحدة. [حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي 13/A/HRC/45](#) الفقرة رقم 83. 7 آب/أغسطس 2020.

12 هيومن رايتس ووتش. [سوريا: الرئيس الأسد أخفق في تقديم الإصلاحات](#). 30 آذار/مارس 2011.

13 الأمم المتحدة. [دون أثر: الاختفاء القسري في سوريا](#) الفقرة رقم 34. 19 كانون الأول/ديسمبر 2013.

وقدموا طلبات رسمية للحصول على معلومات.¹⁴ خشي آخرون من الاعتقال أو اختاروا عدم إجراء تحقيقات رسمية لأنهم لم يثقوا في أن الحكومة ستزودهم بمعلومات دقيقة.

العديد من العائلات دفعت رشاوى لوسطاء لديهم اتصالات حكومية أو عملوا في الحكومة أو قوات الأمن. بالنسبة للجزء الأكبر، تلقى كل من أولئك الذين أجروا استفسارات رسمية وغير رسمية تقارير متضاربة بشأن مكان وجود قريبهم، أو لم يتلقوا أي معلومات على الإطلاق، دفعت العائلات الآلاف وفي بعض الحالات ملايين الليرات السورية ولكن بدون جدوى¹⁵

في دراسة أجرتها جمعية المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا بناء على مقابلات مع 508 عائلة من عوائل المختفين، أشار أكثر من ربعهم إلى أن الأقارب دفعوا مبالغ مالية للحصول على معلومات عن المختفين قسرياً. بالإضافة إلى ذلك، أشار أكثر من 7% (38 شخصاً) منهم إلى أنهم دفعوا أموالاً مقابل وعد بزيارة قريبهم المختفي قسراً.

في حالات قليلة، تواصلت العائلات مع المسؤولين الحكوميين والفروع الأمنية عبر القنوات الرسمية. بينما في معظم الحالات لم تتلق العائلات أي ردود، في بعض الحالات حصلوا على شهادة وفاة ولكن دون تفاصيل عن ظروف الوفاة ولم يعيدوا الجثم¹⁶، ومن تلقى شهادة وفاة - «الدليل» الوحيد المقدم - ملزمون قانوناً بتسجيل وفاة الشخص في السجلات المدنية للحصول على شهادة وفاة رسمية.

3. قضية الاختفاء والمفاوضات السياسية السورية

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 المعتمد في فبراير 2014، أدان بشدة عمليات الاحتجاز والاختطاف والاختفاء القسري في سوريا، وطالب بوقف فوري لهذه الممارسات والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً. ومع ذلك، لم يتم اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ هذا الجانب من القرار، كما فشلت جولات متعددة من المفاوضات السياسية في تحقيق أي تقدم.

كانت قضية المعتقلين والمفقودين على جدول أعمال محادثات جنيف السياسية التي توسطت فيها الأمم المتحدة بين الحكومة السورية ومعارضيه. وقد اكتسبت بعض الزخم في ديسمبر/كانون الأول 2017 عندما تم إنشاء مجموعة العمل المعنية بالإفراج عن المعتقلين/المختطفين وتسليم الجثث وتحديد الأشخاص المفقودين، كجزء من المحادثات في أستانا، كازاخستان. استضافت المحادثات كل من إيران وروسيا وتركيا، وتم تمثيل الأمم المتحدة من خلال مكتب المبعوث الخاص، وحضرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كمراقب ومرجع، إلا أن مجموعة العمل في نهاية المطاف لم ترق إلى مستوى الآمال ولم تحقق النتائج المرجوة.

في مارس 2018 أصدرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا ورقة سياسية أوصت بعدد من الخطوات العاجلة لمعالجة القضية بما في ذلك إطلاق سراح الأشخاص الأكثر ضعفاً (الأطفال والنساء وكبار السن والعجزة) مع تقديم قوائم بأسماء المحتجزين والسماح الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.¹⁷

لكن المنطق السائد بين الأطراف المتحاربة ظل يركز على تبادل المعتقلين بدلاً من النهج القائم على تقديم الإجابات للعائلات، وعمليات الإفراج أحادية الجانب، ومراقبة أماكن الاحتجاز.

14 انظر على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، [«لو تكلم الموتى»](#) القسم الخامس، 16 كانون الأول/ديسمبر 2015؛ الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، [«دون أثر: الاختفاء القسري في سوريا»](#) الفقرة رقم 38-50، 19 كانون الأول/ديسمبر 2013.

15 انظر على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، [«لو تكلم الموتى»](#) القسم الخامس، 16 كانون الأول/ديسمبر 2015.

16 انظر على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، [«لو تكلم الموتى»](#) القسم الخامس، 16 كانون الأول/ديسمبر 2015.

17 ريليف ويب، [«معالجة فجوة الإفلات من العقاب في سوريا: المعتقلون والمختفون»](#) (متاح باللغة الإنكليزية)، 13 أيلول/سبتمبر 2018

وقد نددت مجموعات الضحايا بشدة بهذا المنطق. في 16 يونيو/حزيران 2020، وصفت نورا غازي، مؤسسة «عائلات من أجل الحرية»، إحدى جمعيات الضحايا الرئيسية، في بيانها أمام مجلس الأمن، عملية تبادل المعتقلين بأنها «ليست سوى ابتزاز». ودعت إلى «حل جذري وشامل وعادل لجميع المعتقلين والمختفين في سوريا، وليس لجزء منهم فقط».

وفي الإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص إلى سوريا جير بيدرسن أمام مجلس الأمن في 29 آب/أغسطس 2019، قال إن اتخاذ إجراءات هادفة بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين مثل «عمليات الإفراج أحادية الجانب [التي] تتجاوز التبادلات الفردية» من شأنه أن يساعد في فتح المجال للعملية السياسية.

في حزيران/يونيو 2019، تبني مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 2474 (2019) الذي بين بوضوح العلاقة بين معالجة قضية المفقودين والمختفين وحل النزاع على نطاق أوسع. دعا المجلس أطراف النزاعات المسلحة إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للبحث بنشاط عن الأشخاص المبلغ عن فقدانهم، والتمكين من إعادة رفاتهم، ولتحديد مصيرهم «دون تمييز سلبي»¹⁸.

وأشار بيدرسن أيضاً إلى أن إطلاق اللجنة الدستورية يجب أن يكون مصحوباً بإجراءات ذات تأثير حقيقي على الأرض. ومن الممكن أن يكون اتخاذ إجراء حقيقي بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين أحد هذه التدابير، إذا ما تم بطريقة مجدية وعلى نطاق واسع.

لكن حتى الآن، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة، لم يحدث أي تقدم.

III. أبعاد النقاش «الدستوري» في موضوع المختفين

يهدف هذا الجزء من التقرير إلى عرض الأبعاد المختلفة التي يجب مناقشتها في النقاش الدستوري. وسيتم تسليط الضوء على القضايا الرئيسية والنقاط الخلافية الذي عادة ما تنشأ لدى الدول التي تسعى إلى معالجة قضية المختفين وسيناقش مظهر من مظاهر هذه القضايا في السياق السوري. سيتم تحليل التجارب التالية واستخدامها كأمثلة عند الاقتضاء: العراق، لبنان، قبرص، كولومبيا، المكسيك، غواتيمالا، بيرو، سريلانكا، غرب البلقان.

1. القضايا المتعلقة بالبحث (الموقع والتعرف على المفقودين)

إن البحث عن المفقودين والمختفين قسرياً واكتشاف مصيرهم ومكان وجودهم هو دائماً الأولوية التي تحدها أسرهم. لكنها عملية معقدة تتطلب قدرة كبيرة وجهود تنسيق بين أجهزة الدول ومجموعات الضحايا ومجموعات المجتمع المدني وخبراء الطب الشرعي.

بينما يطرح السياق في سوريا تحدياته الخاصة، فمن المفيد إلقاء نظرة على تجارب البحث الحديثة وتحليل الاستجابات المبتكرة التي تم تقديمها.

كولومبيا: وحدة البحث عن الأشخاص المفقودين (UBPD)

يوجد في كولومبيا أكبر عدد من الأشخاص المختفين قسرًا والمفقودين في أمريكا الجنوبية. هناك ما يقدر بنحو 120000 شخص في عداد المفقودين بسبب 60 عاماً من النزاع المسلح الداخلي،¹⁹ وبعد عدة محاولات فاشلة لمعالجة المشكلة، أنشأت اتفاقية السلام لعام 2016 وحدة بحث مخصصة تُعرف باسم وحدة البحث عن الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين (UBPD)، حيث تعتبر أول مؤسسة في البلاد تعالج بشكل مستقل قضية ضحايا الاختفاء القسري ذات الصلة بالنزاع.

الوحدة مكلفة فقط بالنظر في مصير وأماكن وجود الضحايا وتجمع معلومات إنسانية بحتة، حيث تجمع المعلومات من جميع الأطراف المشاركة في النزاع (جيش الدولة، والجماعات شبه العسكرية ومجموعات حرب العصابات) بالإضافة إلى العديد من منظمات الضحايا، وينص اتفاق السلام على أن الوحدة ستسقى جمع المعلومات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) من أجل تسريع البحث وجمع المعلومات.²⁰ يتم جمع المعلومات بشكل مركزي وتدار من قبل مؤسستين عامتين: السجل الوطني لجميع الأشخاص المفقودين والمعهد الوطني للطب الشرعي الذي يدير بنك الحمض النووي. كما تقوم وحدة البحث أيضاً بجمع ورسم خرائط لمواقع المقابر السرية في السجل الوطني للخنادق والمدافن غير القانونية والقبور.

لتنظيم وتنسيق البحث في منطقة شاسعة حيث يصعب الوصول إلى العديد من الأماكن، طورت وحدة البحث خطة بحث وطنية تركز جهود البحث وخطط البحث الإقليمية التي تستجيب للخصائص المحددة للمناطق المختلفة والاحتياجات الفريدة من المجتمعات،²¹ الوحدة لديها فريق عمل خاص بها، وبناءً على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها يقوم المحققون بحملات بحث في جميع أنحاء كولومبيا لتحديد الأماكن التي يُعتقد أن الأشخاص قد دفنوا فيها وإجراء عمليات استخراج الجثث.

من السابق لأوانه تقييم كفاءة الاستراتيجيات والأدوات الجديدة المطبقة في كولومبيا، لكن جهودهم جديرة بالملاحظة نظراً لأوجه التشابه في الحجم مع السياق السوري.

المكسيك: لجنة البحث الوطنية (CNB)

كان على المكسيك أيضاً أن تتعامل مع مشكلة صعبة ومتعددة الجوانب تتعلق بحالات الاختفاء.

وعلى مدى السنوات الماضية طورت استراتيجيات وأدوات مثيرة للاهتمام. ما يقدر بنحو 62000 شخص اختفوا في البلاد معظمهم منذ عام 2006،²² ووفقاً لصحيفة واشنطن بوست فإن المكسيكيين يكشفون

19 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 120 ألف سبب لمواصلة البحث في كولومبيا: الأشخاص المفقودون (متاح باللغة الإنكليزية)، 13 آذار/مارس 2021.

20 ينص اتفاق السلام الكولومبي لعام 2016 على أنه: كجزء من عمليات وحدة البحث عن الأشخاص الذين يعتبرون في عداد المفقودين، اتفقنا على بدء عملية خاصة للمساهمة وجمع المعلومات الإنسانية البحتة بين الحكومة الوطنية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، ومنظمات الضحايا، الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري التابع لهيئة التنسيق بين كولومبيا وأوروبا والولايات المتحدة (CCEEU)، وFEVCO، وPAIS LIBRE، وASFADDES، وECIAF، ومؤسسة Visible Victims Foundation، وMOVICE، ومؤسسة Nydia Erika Bautista وتنسيق دائم من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل مواصلة وتسريع البحث وجمع المعلومات.

21 تنص المادة 5.2 من المرسوم رقم 589 على وجوب قيام وحدة البحث عن الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين بتصميم وتنفيذ خطة وطنية لوضع إجراءات البحث عن الأشخاص المفقودين وتحديد موقعهم وتحديد هويتهم وإعادتهم. أطلقت وحدة البحث الخطة رسمياً في 6 أيار/مايو 2020 لتشكل الإطار الذي يسمح بتخطيط وتنظيم وتنفيذ أدوات البحث عن الأشخاص المفقودين. واستناداً إلى الظروف المتطورة بسبب استمرار العنف المسلح في المناطق، فإن الخطة الوطنية عرضة للتغيير.

قاعدة بيانات القانون الإنساني الدولي، مرسوم (589) حول إنشاء وحدة البحث عن المفقودين في كولومبيا لسنة 2017 (متوفر باللغة الإنكليزية والمرسوم متوفر باللغة الإسبانية)، 05 نيسان/أبريل 2017

22 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المكسيك: المفقودون (متاح باللغة الإنكليزية)، 22 نيسان/أبريل 2020

وسطيا قبرين سريرين يومياً.²³ كما يتعين على المكسيك التعامل مع المهاجرين المفقودين الذين فقدوا في المكسيك أو على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 2018، أنشأت السلطات لجنة البحث الوطنية (المعروفة باختصارها الاسباني CNB) لتنسيق الجهود للبحث عن المفقودين. وكانت إحدى أوائل جهود لجنة البحث هي توظيف الناس - المبرمجين ومحللي البيانات والمحامين - لتوحيد وتحديث المعلومات المتناثرة في السابق بين السجلات المختلفة على مستوى الاتحاد والولاية حيث تم استيعابها في السجل الوطني للمختفين والغير المعروف مكانهم المنشأ في عام 2017.

من أجل معالجة مشكلة خوف العائلات من أن يؤدي الإبلاغ عن الجريمة إلى السلطات المحلية إلى أعمال انتقامية، أطلقت لجنة البحث الوطنية منصة رقمية حيث يمكن للأفراد الإبلاغ مباشرة عن حالة الاختفاء إلى لجنة البحث. كما تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية للطب الشرعي لتوحيد جميع قواعد البيانات على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية والتي تحتوي على معلومات ذات صلة بالبحث عن الأشخاص المختفين وتحديد هويتهم.

عملت لجنة البحث الوطنية عن كثب لتفعيل البحث مع حكومات الولايات وهيئات وخبراء حقوق الإنسان الدولية وعائلات المختفين لتطوير خطط بحث على المستويين الإقليمي والوطني لتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية. كما أنشأت السلطات لجان أو مكاتب بحث محلية لتعزيز البحث.

لكن من الواضح أن المكسيك تفتقر إلى قدرة الطب الشرعي والبنية التحتية للتعامل مع تحديد هوية وتخزين جميع الرفات البشرية المستخرجة من القبور. تلقت الحكومة المكسيكية دعماً دولياً من مؤسسة الأنثروبولوجيا الجنائية في غواتيمالا واللجنة الدولية للمفقودين (ICMP)، لكن منشأتها تضم حالياً أكثر من 50000 جثة (مدفونة في قبور غير معروفة) وعدد غير معروف من بقايا العظام التي لم تتم معالجتها وتحديد هويتها بعد.

تحت ضغط تجمعات وطنية من عائلات المختفين، قامت الحكومة المكسيكية في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019 بإنشاء آلية استثنائية للتحديد الشرعي (MEIF) كتدبير استثنائي لتسريع إجراءات التعرف على مجهولي الهوية في أنحاء البلاد، على أن صلاحيتها اقتصر على تحليل الرفات التي كانت بالفعل في عهدة الحكومة عند إنشائها. إن إنشاء الآلية سيمنح فرق الطب الشرعي المحلية من تركيز تحقيقاتها في حالات الاختفاء الأخيرة، ويجري حالياً تعيين الخبراء السبعة المشكلين للهيئة (4 خبراء في الطب الشرعي وخبير قانوني وخبير تواصل مع الضحايا وخبير في التعاون الدولي)، ولضمان استقلاليتها فسيكون الخبراء من موظفي الأمم المتحدة، مع الترحيب بانضمام جميع الجنسيات.

أمريكا الوسطى: الآلية الإقليمية للتعامل مع المهاجرين المفقودين

اختفى الكثير من المهاجرون بطريقهم عبر أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتطرح قضية المهاجر المفقود تحديات أخرى: فالضحايا ينتمون إلى جنسيات مختلفة وأسرههم منتشرة في عدة بلدان تتطلب مشاركة سلطات دول أخرى.

لمعالجة البعد عابر الحدود للقضية وتحسين تبادل المعلومات حول المهاجرين المفقودين والرفات المجهولة الهوية في أمريكا الوسطى والمكسيك، برزت أهمية توحيد كيفية جمع وحفظ ومعالجة المعلومات حول المهاجرين المفقودين والجثث، وعليه فقد تم إنشاء قواعد بيانات الطب الشرعي (بنوك معلومات الطب الشرعي للمهاجرين المفقودين) في كل من البلدان المعنية لجمع المعلومات التي تم جمعها من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية بما في ذلك لجان أسر المهاجرين المفقودين والمختفين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومكاتب النيابة العامة في مختلف البلدان المعنية، والخدمات القنصلية والدبلوماسية ووزارات الخارجية وفريق الأنثروبولوجيا الجنائية الأرجنتيني (EAAF) وهي منظمة ذات خبرة واسعة في أعمال استخراج الجثث.

23 واشنطن بوست، المفقودون في المكسيك: منذ حرب المخدرات، أصبح عدد الأشخاص المفقودين في البلاد أكبر من عدد المفقودين في الأرجنتين والسلفادور وغواتيمالا خلال الحروب القذرة (متاح باللغة الإنكليزية)، 3 كانون الأول/ديسمبر 2020

تتضمن قواعد البيانات هذه معلومات عن الظروف المحيطة بالاختفاء، إلى جانب معلومات ما قبل الوفاة عن الأشخاص المفقودين. لديهم أيضًا معلومات وراثية، مثل تلك التي تم الحصول عليها من عينات الحمض النووي التي قدمها أقارب المفقودين. يتم التحقق من هذه البيانات وفهرستها بحيث يمكن الرجوع إليها مع بيانات الطب الشرعي الخاصة بالبقايا المجهولة التي استعادتها مؤسسات الطب الشرعي في مختلف البلدان التي تم العثور فيها على جثث مجهولة الهوية.

كما تم إنشاء آلية لأصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز البحث لدى البلدان المتعددة المشاركة، فتم إنشاء لجنة للطب الشرعي لوضع ممارسات/بروتوكولات جيدة في عملية استخراج الجثث والتعرف على الجثث وإعادة رفات الموتى وإخطار العائلات إضافة لآلية خارجية لدعم البحث والتحقيق تضمن التواصل والتنسيق على المستوى الوطني وغير الوطني مع جميع الجهات الفاعلة المعنية بما في ذلك مع العائلات.

العراق: الافتقار للنهج الموحد

الخبرة العراقية في البحث عن المفقودين تعتبر عكس الممارسات الجيدة عندما يتعلق الأمر بالبحث عن المفقودين، فقد واجهت البلاد موجات اختفاء عديدة تتعلق بالصراعات مع دول الجوار (إيران والكويت) وجرائم نظام صدام حسين وداعش والجماعات شبه المسلحة. ووفقاً للجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) فإن العدد الإجمالي التقديري للأشخاص المفقودين يتراوح من 250.000 إلى ربما مليون شخص،²⁴ ترتبط التحديات الأخرى أيضًا بالوضع الأمني (مع العنف المستمر ووجود متفجرات في المنطقة) والعديد من أقارب الأشخاص المفقودين الذين يعيشون في الخارج.

لا يوجد نهج موحد في العراق، فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية تم إنشاء آليات بحث مختلفة حسب ظروف الاختفاء وجنسية الضحية أو مجموعتها العرقية.

من أجل تحسين البحث عن المفقودين، فقد أصدر البرلمان العراقي في عام 2006 قانون حماية المقابر الجماعية (القانون رقم 5 لعام 2006) لمحاولة تحسين البحث من خلال إنشاء آلية قانونية تتولى تنسيق جهود تحديد مكان واستخراج الجثث والتعرف عليها وتوثيق الأدلة التي يمكن استخدامها في محكمة لمحاكمة الجرائم الدولية الخطيرة. ركز القانون في البداية على حماية المقابر الجماعية «التي نتجت عن جرائم ارتكبتها النظام السابق» ولكن تم تعديله لاحقًا لتوسيع الاختصاص الزمني ليشمل الجرائم التي ارتكبت بعد عام 2003 وتحديد مستلزمات «حماية وتفتيش وتحقيق» المقابر الجماعية.

وقد تم تعيين وزارة حقوق الإنسان لقيادة الجهود وتم إنشاء مديرية داخل الوزارة تسمى مديرية شؤون المقابر الجماعية والحماية للإشراف على العملية، لكن ليس لديها فريق عمل خاص بها، ووفقاً للمقابلات مع خبراء مطلعين على العمل فإن التنسيق بين الكيانات المختلفة المعنية ليس فعالاً.

لا يوجد سجل مركزي للبيانات، حيث تمتلك الوزارات والمديريات العديدة المعنية قاعدة بيانات خاصة بها غير متوافقة، حيث يتوجب مثلًا على عائلات المفقودين للإبلاغ عن حالة المفقودين إبلاغ أكثر من خمسة كيانات منفصلة تابعة للدولة.

وكذلك اعتمد البحث والموقع واستخراج الجثث على العديد من الكيانات الوطنية والمحلية: فعند تحديد مقبرة جماعية يتعين على وزارة حقوق الإنسان أن تطلب من القضاء قرارًا بإجراء البحث والاستكشاف، ولبدء أعمال استخراج الجثث يجب تشكيل لجنة في المنطقة المعنية تضم العديد من الجهات الفاعلة: مجلس القضاء الأعلى، وزارة حقوق الإنسان، المدعي العام، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، مؤسسة الشهداء، وزارة الشهداء وقضايا جريمة الأنفال في إقليم كردستان، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، رئيس مجلس الإقليم.

كل هذه الإجراءات معقدة للغاية وطويلة وتعتمد على رغبة كل كيان معني في العمل، وهذا ما يفسر سبب استمرار انخفاض عدد الضحايا الذين تم العثور عليهم وتحديد هويتهم في العراق على الرغم من الجهود والموارد المستثمرة في العراق.

24 اللجنة الدولية لشؤون المفقودين. [العراق](#).

الشكل الوحيد للتنسيق الذي يبدو أكثر فاعلية هو المرتبط بالجرائم المتعلقة بداعش. تم إنشاء لجنة تنسيق وطنية (NCC) لتسهيل عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن جرائم داعش (UNITAD) وهي لجنة دولية لديها ولاية وملاحقة قضائية على جرائم داعش²⁵، ويرأسها ممثل عن مكتب رئيس مجلس الوزراء وتضم جميع الأجهزة المعنية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة من داعش.

وقد سهلت جهود التنسيق الحملة الأخيرة لجمع الحمض النووي واستخراج الجثث من المقابر الجماعية المتعلقة بأشخاص مفقودين من المجتمع الإيزيدي، لكن خبراء دوليين يقولون إن هذه كانت «حالة سهلة» نسبياً لتحديد الهوية لأن الإيزيديين يشكلون مجتمعاً مترابطاً وثيقاً (مما يسهل عملية تحديد هوية الحمض النووي) ومعظم مواقع المقابر معروفة.

توصيات لسوريا

هناك تحديات مهمة في سوريا تحد بشكل كبير مما يمكن القيام به فيما يتعلق بعملية البحث في هذه المرحلة، إن أكثر التحديات أهمية هو كون الجناة الرئيسيين عن حالات الاختفاء في السلطة ووجود نفوذ محدود عليهم للاعتراف باحتجازهم سراً لعشرات الآلاف من الأشخاص أو الكشف عن مصير وأماكن المختفين. كما أن الفاعلين الإقليميين الآخرين في المنطقة قد أخفوا في تقديم المعلومات. في المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية (قسد) بذلت السلطات المحلية بعض الجهود -لا سيما في منطقة الرقة- للتحقيق في قضية المختفين على يد داعش، لكن غياب هيئة أو جهة اتصال مسؤولة عن تسجيل حالات المفقودين حالت دون إجراء التحقيق المناسب ومقارنة هذه الحالات مع الرفات والأدلة المرتبطة بها الموجودة في 20 مقبرة جماعية تم اكتشافها في المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش سابقاً، ومع اعتقال الآلاف من مقاتلي داعش بما فيهم العديد ممن كانوا في السلطة، فإن التحالف بقيادة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية لم يجرؤا عملية لجمع معلومات من هؤلاء المعتقلين من شأنها أن تساعد في تحديد مصير ومكان وجود المفقودين والمختفين أو المساعدة في تحديد مقابر جماعية معينة.²⁶

العديد من التقارير كانت قد صدرت من عدة منظمات حقوقية سورية ودولية للتنديد بأوضاع المعتقلين والمختفين وتوجيه التوصيات للمعنيين لتسهيل الوصول إلى المعلومات ودعم بحث العائلات عن أحبائهم، لن نكرر أو نجمع هذه التوصيات هنا بل نضع خطوط عمل للمجتمع المدني لتمهيد الطريق لعملية بحث فعالة في سوريا في المستقبل، وسوف نركز بشكل خاص على أربعة محاور:

1. كيفية تنظيم المعلومات الموجودة حول انتهاكات حقوق الإنسان بشكل أفضل لجعلها قابلة للاستخدام لأغراض البحث.
2. كيفية تنسيق قواعد البيانات المختلفة بشكل أفضل واحتمالية جعلها مركزية.
3. كيفية تعزيز قدرة الطب الشرعي للجهات الفاعلة المشاركة في عمليات استخراج الجثث في شمال شرق سوريا وضمان أن يكون الجهد شاملاً لجميع أسر الضحايا.
4. كيفية التعامل مع المهمة المعقدة المتمثلة في جمع عينات المرجع البيولوجي (BRS) من عائلات المختفين

25 يونيتاد هو فريق تحقيق مستقل ومحايد، مكلف من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدعم الجهود العراقية لمحاسبة أعضاء داعش على جرائمهم.

الأمم المتحدة، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد).

26 هيومن رايتس ووتش، مخطوفو داعش، 11 شباط/فبراير 2020.

1. جمع وتنظيم المعلومات لتخدم البحث عن المفقودين:

قامت العديد من المنظمات السورية والدولية بعمل لا يصدق لتوثيق الانتهاكات المرتكبة في سوريا منذ اندلاع الصراع بما في ذلك الاختفاء القسري، لكن معظم جهود التوثيق كانت موجهة نحو جهود المساءلة وليس للبحث والتعرف على المفقودين. عندما تتضمن قواعد البيانات هذه معلومات حول هوية الأشخاص المفقودين المجموعة عموماً من أقاربهم فإنه لا يتم توحيدها وتصنيفها وتحليلها بغرض تحديد مكان المفقودين أو التعرف عليهم.

وكنتيجة لذلك، فإن قواعد البيانات التي طورتها منظمات المجتمع المدني السورية تحتوي على كمية كبيرة من المعلومات ولديها قدرات قوية، ولكون هذا البيانات غير مفهرسة فلم يتم استغلالها بشكل كافٍ لليوم.

للحصول على فهم أفضل، من المفيد أن ننظر إلى تجربة غرب البلقان، تم جمع كمية كبيرة من المعلومات على مدى أكثر من 20 عامًا لدعم محاكمات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)، ومن بين البيانات التي تم جمعها هناك أكثر من تسعة ملايين صفحة من الأدلة وفقاً لـ IIM²⁷، ورغم توافر معلومات مهمة حول مصير ومكان وجود المفقودين، فقد ظلت هذه البيانات في قاعدة بيانات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لسنوات، و فقط عند قرب نهاية العملية القضائية قامت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإنشاء إطار لتمكين الوصول إلى قاعدة بياناتها للمنظمات المتخصصة في البحث عن المفقودين، لكنها كانت عملية طويلة وشاقة لأن البيانات المستخدمة لتوضيح مصير ومكان وجود المفقودين لم تتم فهرستها وتنظيمها لدعم البحث عن المفقودين.

وبرئاسة السيدة مارشي أويل رئيسة الغرف السابقة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فقد تعلمت IIM من تجربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسعت IIM منذ بداية ولايتها إلى معالجة التقاطع بين جهود المساءلة والبحث عن المفقودين، حيث نصت في النشرة رقم 4 المخصصة لقضية المفقودين على ما يلي: «لقد قررنا منذ البداية أننا سنقوم بدمج البحث عن المكون المفقود في عمليات العمل لدينا وتطوير أنظمة لتعزيز استخدام المعلومات التي يمكن أن تدعم عمليات البحث هذه في الوقت المناسب وليس بعد سنوات». تشاور فريق IIM مع المنظمات العاملة على البحث عن المفقودين لفهم أنواع الأدلة والبيانات المطلوبة بكل أفضل وبحثوا كيفية تنظيمها في مستودعها المركزي، بحيث يتمكن الفريق عند قيامه بمعالجة المعلومات من التحديد بوضوح لما يجب توجيهه لهذه المنظمات. من الضروري البناء على هذه التجربة وتطوير فهم وقدرات جميع الجهات الفاعلة (لا سيما مجموعات حقوق الإنسان السورية) المشاركة في أعمال التوثيق لمساعدتهم على تحليل بياناتهم وفهرستها ومعالجتها (التي تم جمعها في البداية لأغراض توثيق الانتهاكات) بطريقة تسهل عمليات البحث المستقبلية. وخصوصاً بما يؤدي بجمع المعلومات عن الأحداث والأنماط في نهاية المطاف إلى إلقاء الضوء على مكان احتجاز المختفين وظروف اختفائهم وموقع المقابر الجماعية.

2. تعزيز التنسيق بين الفاعلين المختلفين العاملين بالقضية وتأسيس بيانات مركزية

توضح التجارب المحللة أنفاً أهمية تنسيق البحث عن المفقودين والمختفين وتطوير قاعدة بيانات آمنة ومركزية حول هوية جميع المختفين للحصول على رقم واضح لعدد المفقودين وكذلك لتسهيل تحديد مكانهم، ولتمكين التعرف المستقبلي على المتوفين (مطابقة بيانات ما قبل الوفاة مع الرفات البشرية الموجودة في المقابر الجماعية).

لكن بناء قاعدة بيانات مركزية بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني هو مسألة حساسة في جميع السياقات بما فيها سوريا، ومرد ذلك رئيسياً لما يلي: انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة، وعدم الثقة في أساليب العمل وحياد الآخرين، ومشاكل التوافق بين أنظمة المعلومات، ومشكلة «ملكية» البيانات والمنافسة بين الجهات الفاعلة (محلياً ودولياً).

27 الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، سوريا، [النشرة رقم 10](#)، تشرين الأول/أكتوبر 2020

يمكن أن تكون إحدى طرق التغلب على هذه الهواجس هي إنشاء آلية لأصحاب المصلحة المتعددين تتكون من مجموعات الضحايا والمنظمات السورية العاملة بالمجال والمنظمات المتخصصة. على أن تكون الآلية مسؤولة عن تطوير بروتوكولات بشأن جمع وحفظ ومعالجة المعلومات المتعلقة بهوية المفقودين، كما تتضمن توحيد جمع البيانات ومجالات البيانات عبر مختلف الجهود، كما ستعمل على تطوير وإدارة قاعدة بيانات مركزية للمفقودين والمختفين والتي من شأنها تجميع كل المعلومات المجموعة من قبل مختلف الفاعلين والتي يمكن لكل فاعل ملؤها بمعلومات جديدة.

يعد تنسيق الجهود ومركزية المعلومات أمراً حاسماً أيضاً لتحديد الرفات التي تم اكتشافها في شمال شرق سوريا، حيث استخرجت الاستجابة الأولية قرابة 2000 جثة معظمها حول الرقة²⁸، ومن الواضح أن صعوبة التعرف على الرفات ترجع إلى الافتقار إلى قدرة الطب الشرعي وتضاف عليها عدم وجود قاعدة بيانات مركزية حول هوية المفقودين والتي من شأنها أن تسمح لمن يقومون باستخراج الجثث بمقارنة هذه المعلومات مع حالات ما بعد الوفاة، فبينما يحاول المتطوعون على الأرض جمع البيانات من العائلات تبدو العملية غير منظمة للغاية والبيانات ليست مركزية، كما لا يمكنهم الوصول إلى العديد من أقارب الضحايا - السوريين والجنسيات الأخرى - القاطنين في الخارج.

يجب وضع آلية محددة لأصحاب المصلحة المتعددين لدعم وبناء قدرة جمع البيانات للفرق على الأرض وتنسيق جمع البيانات من الأشخاص الذين يعيشون في الخارج.

3. تعزيز قدرة الطب الشرعي للجهات الفاعلة المشاركة في عمليات استخراج الجثث في شمال شرق سوريا

سيطرت جهات فاعلة متعددة على شمال شرق سوريا بعد انسحاب الجيش السوري عام 2013، وبعد فترة وجيزة من سيطرة جماعات المعارضة المسلحة سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على الأرض قاتلاً وخاطفاً الآلاف، انخرط التحالف بقيادة الولايات المتحدة في معركة دحر داعش (بالشراكة مع قوات سورية الديمقراطية) في غارات جوية مكثفة ومعارك برية شرسة، ولا تزال رفات العديد من القتلى خلال هذه المعارك مجهولة المصير إما مدفونين على عجل أو متروكين تحت الأنقاض قبل أن يتم الإبلاغ عن فقدانهم فيما بعد، يشمل المفقودون في شمال شرق سوريا السكان المحليين من المنطقة وكذلك السوريين والعراقيين الذين نزحوا إلى المنطقة في مراحل مبكرة من الصراع إضافة للعديد من الأجانب - العديد منهم جاؤوا للانضمام إلى داعش وجلبوا معهم عائلاتهم، وكذلك الضحايا الذين اختطفهم داعش ولم يتم العثور على رفاتهم.

أثار الوصول إلى مواقع المقابر الجماعية في شمال شرق سوريا بعد هزيمة داعش الآمال بين عائلات المختفين من المنطقة بأنهم سيكونون قادرين على الحصول على إجابات حول مصير أحبائهم واستعادة رفاتهم في حالة الوفاة.

تم تشكيل فرق الاستجابة الأولية في بداية عام 2018 في الرقة وذلك بدعم من حكومة الولايات المتحدة لاستخراج الجثث²⁹. حتى الآن تم انتشال 5,656 جثة في مدينة الرقة ومحيطها بينما انتشل فريق الطب الشرعي في دير الزور 522 جثة أخرى. وإجمالاً تم حفر 22 مقبرة جماعية وأعيد دفن الجثث في المقبرتين الرئيسيتين في الرقة، ولكن تم إجراء هذه العمليات بأساليب بدائية وبدون إجراءات موحدة مما أدى إلى المخاطرة بفقدان المعلومات التي ربنا تكون قيمة بالمساعدة في التعرف على المفقودين³⁰.

قامت المنظمات السورية في الخارج بجهود لدعم هذه الفرق المحلية وبناء قدراتها في إجراء عمليات استخراج الجثث المناسبة من خلال تدريب خبراء الطب الشرعي المستقلين بهدف التأكد من أن المعنيين بالاستجابة الأولية يطبقون أفضل الممارسات: تفسير السياق (مثل التاريخ، القبر الفردي، إلخ)؛ توثيق الرفات والسياق الذي أودعت فيه (صورة فوتوغرافية، ملاحظات، رسم تخطيطي، مخططات حسب الاقتضاء)؛ حفر الرفات واستعادة أي أدلة/مواد مرتبطة بها ووضعها في أكياس ونقلها باتباع مقاييس

28 مقابلة مع لويس فاونبريدر، مدير الفريق الأنثروبولوجي للطب الشرعي الأرجنتيني (EAAF)

29 للمزيد من المعلومات انظر هيومن رايتس ووتش، [سوريا: مقابر جماعية في مناطق "داعش" السابقة](#)، 3 تموز/يوليو 2018

30 اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، [الأشخاص المفقودون في شمال شرق سوريا: عملية تقييم](#)، 25 آذار/مارس 2020

الرعاية لمكان آمن (معمل أو مستودع جثث) حيث سيتم إجراء تحليل الرفات أو إعادة دفنها إذا تعذر التعرف عليها.

لسوء الحظ، وبسبب الوضع المتدهور على الأرض، فقد كان لا بد من إجراء التدريب عبر الإنترنت مع وجود مشكلات في الترجمة وسوء الاتصال.

إضافةً لذلك فإن عمليات الطب الشرعي التي يمكن أن تجريها الفرق على الأرض محدودة للغاية لأنهم لا يمتلكون الخبرة لتحليل الرفات وليس لديهم بنية تحتية للتعامل مع تحديد هوية الرفات البشرية المستخرجة من القبور.

ومع ذلك فقد تم في بعض الحالات تسليم الرفات إلى عائلات المفقودين الذين ادعوا أنهم تعرفوا من خلال بعض الآثار التي تم العثور عليها مع الرفات (حلقة، سلسلة أوراق هوية، إلخ) على الرغم من عدم إجراء التحليل المناسب. وهذا يمثل مشكلة كبيرة حيث يشرح الخبراء أنه مع مثل هذه الأساليب البدائية فهناك مخاطر عالية لسوء تحديد الهوية.

يجب تعزيز الجهود في الوضع الحالي لبناء قدرات المستجيبين الأوائل في استخراج وتوثيق الرفات والآثار المتصلة وإعادة دفنها في المقابر التي تعتبر أفضل طريقة لحمايتها وفقاً للخبراء، يجب وضع نظام واضح لتتبع الرفات والأدلة/الآثار ذات الصلة للتمكن من التعرف عليها بالشكل الصحيح مستقبلاً عندما تتوفر قدرة أفضل.

4. جمع العينات المرجعية البيولوجية (BRS) والحمض النووي DNA

إحدى القضايا التي ظهرت في العديد من المحادثات بين المجموعات السورية في السنوات الأخيرة هي ما إذا كان ينبغي جمع العينات البيولوجية (اللعاب الذي يُستخرج منه الحمض النووي) من عائلات المفقودين لتسهيل التعرف على الرفات في المستقبل. تعتبر العينات المرجعية البيولوجية (BRS) أداة حاسمة لتحديد الرفات ولكن قبيل ذلك يتوجب معالجة عدد من القضايا والأسئلة.

بدايةً يتطلب جمع مثل هذه المعلومات قدرة مهمة على جمع ومعالجة وتأمين كمية كبيرة من البيانات بما فيها البيانات الوراثية، علماً أن العديد من أقارب المفقودين يعيشون في مناطق يسيطر عليها النظام ويخشون توفير مثل هذه العينات وبخصوص من هم خارج سوريا ومنتشرين في العديد من البلدان فسيطلب ذلك دعم المنظمات المتخصصة لتدريب جامعي البيانات لتطوير البروتوكولات من أجل توفير مستودع للبيانات الجينية بالإضافة إلى نظام إدارة معلومات تحديد الهوية الذي يعالج الاختفاء السابق والبيانات الجينية.

القضية الثانية التي أثرت هي خطر تعرض أقارب المفقودين لصدمات نفسية مرة أخرى، حيث أظهرت المشاورات والمقابلات التي أجريت بين عائلات المفقودين أن معظمهم ما زالوا يعتقدون أن أحبائهم على قيد الحياة في سجون النظام قد لا يكونون مستعدين لتقديم معلومات بغرض التعرف على الجثث.

المسألة الثالثة هي أنه في غياب حل سياسي للصراع فالأمل ضئيل في إجراء تحقيقات الطب الشرعي في المناطق التي يسيطر عليها النظام حيث وقعت معظم حالات الاختفاء، مما يعني أن أي عينات بيولوجية تم جمعها قد تظل غير مستخدمة لسنوات.

في حين أن هذه التحديات تتطلب دراسة متأنية ومناقشات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وبخاصة روابط العائلات السورية، إلا أن هناك خطراً يتمثل في أن انتظار حل سياسي للصراع يؤخر العملية لسنوات وربما عقود مما يعني فقدان البيانات الرئيسية. هذا ما حدث في لبنان حيث بدأت جهود جمع العينات البيولوجية من عائلات الأشخاص الذين فقدوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية في عام 2016 أي بعد 26 عاماً كاملة من انتهاء الصراع وبعد وفاة العديد من الأقارب بالفعل³¹.

31 اللجنة الدولية للصليب الأحمر. لبنان: جمع العينات البيولوجية يجدد الأمل لأهالي المفقودين. 1 تموز/يوليو 2016

سيكون من الضروري بمجرد اتخاذ قرار بجمع عينات بيولوجية من العائلات تقليل مخاطر العملية على العائلات، وذلك من خلال توضيح الأهداف والعملية وإدارة توقعاتهم، ستكون خطوط الاتصال المستمرة والواضحة مهمة لضمان الشفافية وبناء الثقة مع العائلات.

2. القضايا المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة

من نقاط التوتر المشتركة في المفاوضات حول قضية المختفين الاحتكاك الذي ينشأ غالباً بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة. للعائلات الحق في معرفة ما حدث لأحبائهم المفقودين وسماع الحقيقة حول ظروف الاختفاء وتحديد المسؤولين.³² هناك أيضاً حق راسخ في العدالة للضحايا وعائلاتهم في القانون الدولي الذي يطالب الدول بالتحقيق مع مرتكبي الجرائم الجسيمة مثل الاختفاء القسري ومقاضاتهم من أجل إعطاء معنى لحق الضحية في الوصول إلى سبل الانتصاف القضائية.³³

ولكن كيف تتعرف على الحقيقة عندما لا يحرص الجناة على الكشف عن المعلومات التي بحوزتهم خوفاً من الانتقام أو الملاحقة الجنائية؟ أو كيف يجمعون المعلومات من الجناة عندما يكونون في موقع قوة يسمح لهم بتجاهل أي مطالب بالحقيقة أو العدالة أو عندما يكونون قادرين على التفاوض بشأن حصانتهم مقابل أي معلومات قد تكون بحوزتهم؟

يتم التفاوض على هذا التجاذب بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة بشكل مختلف حسب السياق السياسي.

في السياقات التي لم يحدث فيها انتقال سياسي أو كان غير مكتمل بحيث يحتفظ الجناة في كثير من الأحيان بالسلطة أو النفوذ، فغالباً ما تُترك عائلات المفقودين والمختفين أمام خيار صعب - غالباً لا يحتمل - للاختيار أو إعطاء الأولوية بين حقهم في المعرفة وحقهم في العدالة. في الواقع ومن أجل خلق بيئة تساعد الجناة أو الشهود على تبادل المعلومات حول حالات الاختفاء والتي غالباً ما تكون حيوية لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين واستعادة رفاتهم (إذا ماتوا)، فإنه لا تتم مقاضاة الجناة على ما فعلوه.

في قبرص على سبيل المثال، وافقت الأطراف المتحاربة (القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك) على تقديم معلومات لتحديد مكان المفقودين وتحديد هويتهم بشرط ألا تؤدي إلى أي ملاحقات قضائية. وكان الحق في معرفة العائلات مشروطاً بالتنازل عن حقها في العدالة.

في لبنان حيث لم يحدث انتقال سياسي في نهاية الحرب وحيث تمكن قادة الجماعات المسلحة المسؤولة عن حالات الاختفاء من البقاء في السلطة، فإن العلاقة المتبادلة بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة أكثر ضبابية وهي في صلبها من انقسامات المجتمع المدني حول هذه القضية. ففي نهاية الحرب لم يحصل الضحايا اللبنانيون على الحقيقة ولا العدالة، حيث تمكن أمراء الحرب من التفاوض على عفو يحميهم من المساءلة كما تهربوا أيضاً من أي مسؤولية لقول الحقيقة. وبعد سنوات من كفاح عائلات المختفين وحلفائهم في المجتمع المدني اعترفت المحاكم اللبنانية بالحق في معرفة العائلات، وأخيراً في عام 2018 أي بعد 28 عاماً من انتهاء الحرب الأهلية سنّ مجلس النواب اللبناني قانوناً (قانون رقم 2018/105) يجرّم فعل الاختفاء ويؤسس لجنة وطنية مكلفة بجمع المعلومات حول مصير ومكان وجود المفقودين - ولكن دون تحديد هوية الجناة - ويوفر حصانة للأشخاص الذين يتبادلون المعلومات مع اللجنة لتشجيعهم على المساهمة.

32 «الحق في المعرفة» أو «الحق في معرفة الحقيقة» هو حق منصوص عليه في القانون الدولي. ترى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان أنه في حالات الاختفاء القسري، يشمل هذا الحق معرفة مصير الشخص المختفي ومكان وجوده، فضلاً عن ظروف الاختفاء وسبب الوفاة وهوية الجاني أو الجناة.

33 الأمم المتحدة، 147/A/RES/60، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، 16 كانون الأول/ديسمبر 2005

من الواضح أن قانون لبنان لعام 2018 يفضل الحق في المعرفة على الحق في العدالة. وهو موقف قد تقبله العديد من عائلات المختفين حيث يسعون لإغلاق القضية. لكن بالنسبة للعديد من نشطاء حقوق الإنسان في لبنان وكذلك عدد من العائلات فإن عدم وجود تقادم لجريمة الاختفاء - التي يعتبرها القانون الدولي مستمرة حتى التحقيق في مكان وجودهم وكشف الحقيقة للأسرة - يظل نافذة صغيرة فرصة لهم لمتابعة المسألة.

لذا فإن السؤال المطروح في لبنان وفي العديد من المجتمعات الخارجة من الصراع هو كيف نخلق بيئة مواتية لتبادل المعلومات دون تعريض حق الضحايا في العدالة وجهود المساءلة الأوسع للخطر؟

كما تثار هنا قضية أخرى وهي كيفية الموازنة بين الحاجة إلى العدالة والرغبة في تحقيق السلام والمصالحة في البلدان التي مزقتها النزاعات الداخلية وحيث قد يكون العديد من الأشخاص (مع مستويات مختلفة من التداخيات) قد شاركوا في حالات الاختفاء.

في لبنان بنهاية الحرب الأهلية، رضخ جزء كبير من المجتمع - أو على الأقل كان مرهقاً للغاية ليتحدى- لقانون العفو العام الصادر في عام 1991 حيث تم قبوله في ذلك الوقت بأنه ثمن ضروري لدفعه من أجل تحقيق السلام والمصالحة.

إن الحصانة الشاملة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المصنفة كجرائم دولية مرفوضة حالياً رفضاً قاطعاً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث ينص إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أن «الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم الاختفاء القسري لن يستفيدوا من أي قانون عفو خاص أو تدابير مماثلة قد يكون لها تأثير على إعفائهم من أي إجراءات جنائية أو عقوبة»³⁴.

في الأرجنتين، وبعد انتهاء الدكتاتورية العسكرية التي حكمت البلاد بين عامي 1976 و1983، تم تمرير قوانين العفو التي تعود بالفائدة على ضباط الجيش من الرتب المتوسطة والدنيا المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان³⁵. وكانت الحجة لتبرير هذا الإجراء أنه كان من الضروري دعم السلام الاجتماعي. في هذا السياق ولأجل إعطاء بعض الإنصاف لأسر الضحايا فقد تم إنشاء نظام «محاكمات تقصي الحقائق» (juicios por la verdad) للتحقيق في الحقيقة ولكن دون القدرة على إثبات المسؤولية الجنائية وفرض العقوبات، مما أدى لترك غالبية العسكريين المتورطين في جرائم ضد الإنسانية دون عقاب. ولكن في عام 2005 وبعد سنوات من الضغط من قبل مجموعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، قامت المحكمة العليا في الأرجنتين بإلغاء قوانين العفو وفتحت الباب لإعادة فتح الإجراءات الجنائية. ومن وقتها وفي ظل عدم وجود معايير محددة للاختيار، كان هناك تزايد في الإجراءات الجنائية ضد الجناة المتورطين في حالات الاختفاء على مستويات مختلفة من المسؤولية³⁶.

البلدان التي أنشأت مؤخراً آليات انتقالية تختار أكثر فأكثر ما يسمى بنهج «توازن العدالة» للعدالة الانتقالية حيث يتم دمج الآليات الإنسانية (مع تركيزها على إجراءات البحث) ولجان الحقيقة مع إجراءات المحاكمات والعفو.

مثلاً في كولومبيا، تم إنشاء الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (JEP) كجزء من اتفاقية السلام، وهي آلية عدالة انتقالية مخصصة مصممة للتحقيق مع المسؤولين عن أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النزاع المسلح في كولومبيا ومقاضاتهم ومعاقبتهم، حيث يمكن استبدال عقوبة الجناة تخفيف العقوبة أو تجنبها مقابل الاعتراف بارتكاب جرائم).

في يناير 2021، وبعد عامين ونصف من التحقيق، كشفت المحكمة النقاب عن أول لائحة اتهام ضد ثمانية أشخاص من أعلى دائرة في القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) وقضت بأن عمليات الاختطاف التي ارتكبتها الجماعة المسلحة تشكل «جرائم حرب» و«جرائم ضد الإنسانية».

34 الأمم المتحدة. إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. 18 كانون الأول/ديسمبر 1992

35 عُرفت القوانين باسم قوانين التوقف الكامل والطاعة الواجبة. للمزيد من المعلومات انظر منظمة العفو الدولية. الأرجنتين: قوانين التوقف الكامل والطاعة الواجبة والقانون الدولي. 31 آذار/مارس 2003

36 جامعة أوترخت، ايلينا ماكولان. محاكمة الجرائم الدولية على المستوى الوطني: دروس من «محاكمات تقصي الحقيقة» الأرجنتينية (متاح باللغة الإنكليزية). 27 كانون الثاني/يناير 2012

يمكن للمتهم أن يقرر الحصول على عقوبة أكثر تساهلاً (عقوبة خاصة من 5 إلى 8 سنوات في مكان خارج السجن) إذا قبلوا لائحة الاتهام الصادرة عن اللجنة (JEP) واعترفوا بمسؤوليتهم وأخبروا الناجين من الاختطاف أو أقارب المختفين بحقيقة ما حدث لأحبائهم وإنصافهم شخصياً، بينما في حال رفضهم قرار المحكمة فسيتم إحالة القضية إلى وحدة الادعاء بالمحكمة حيث سيواجهون أحكاماً تتراوح من 15 إلى 20 عامًا في ظل ظروف السجن العادية.³⁷

توصيات لسوريا

هناك حقيقتان حول التجاذب بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة في السياق السوري

(1) داخل سوريا: لا يستطيع الضحايا ممارسة حقهم في معرفة الحقيقة أو العدالة، وهناك حالة إفلات كامل من العقاب حيث لا يزال الجناة الرئيسيون في السلطة وليسوا على استعداد لتقديم أي معلومات عن مصير ومكان وجود المفقودين وعدم قدرة الضحايا على متابعة المساءلة داخل البلاد، وفي بعض الحالات تصدر السلطات شهادات وفاة للأشخاص المختفين دون أن تزود العائلات بأي معلومات عن ظروف الوفاة ودون إعادة أي رفات.

(2) دولياً: في حين تم إغلاق الطريق إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل روسيا والصين بحق النقض المتعدد، فقد أدت جهود مجموعات الضحايا وكذلك مجموعات حقوق الإنسان السورية والدولية إلى سلسلة من الشكاوى الجنائية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية في المحاكم الأوروبية،³⁸ حيث أدت هذه الجهود في بعض الحالات لإصدار مذكرات توقيف دولية لكبار الشخصيات في النظام، إضافةً إلى إنشاء آلية الأمم المتحدة الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) بولاية صريحة (لجمع الأدلة على انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وتحضير الملفات للإجراءات الجنائية)، حيث ضمنوا أن الحق في العدالة للضحايا ظل قضية رئيسية لا يمكن للنظام ولا المجتمع الدولي تجاهلها ببساطة.³⁹ ولكن على الرغم من أهمية الخطوة في متابعة المساءلة فلم تتمكن هذه الجهود من تزويد الضحايا بمعلومات محددة حول مصير أحبائهم، حيث أنها عملية تتطلب شكلاً من أشكال التعاون من قبل الجناة أو الوصول إلى المعلومات ذات الصلة (سجلات الاحتجاز والسجون، بيانات من المشارح..إلخ).

وتسلط تجربة الدول الأخرى الضوء على عدد من الأولويات الرئيسية لحماية حق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة. يجب ألا تكون هناك أي صفقة عفو عن الجرائم الجسيمة كجزء من أي مفاوضات سلام أو دستورية، بينما من الناحية القانونية فإن صفقات العفو هذه تنتهك القوانين الدولية حيث تظهر تجربة الأرجنتين أن الأمر سيستغرق سنوات من الجهود للتغلب عليها إذا تم تنفيذها. بينما في لبنان لا تزال اتفاقية العفو التي تم توقيعها في نهاية الحرب الأهلية سارية على الرغم من جهود المجتمع المدني لتحديها، وبالتالي سيكون من الضروري الإصرار على الحاجة إلى المساءلة كجزء من أي عملية سلام.

درس آخر هو ضمان الحفاظ على أرشيفات ووثائق النظام وكذلك الجماعات المسلحة غير الحكومية وتسليمها إلى أي آلية عدالة انتقالية مستقلة يتم إنشاؤها⁴⁰، مسألة الحفاظ على الأدلة الوثائقية ضرورية لحل قضية المختفين، وكما كشفت صور قيصر، فإن النظام السوري يحتفظ بملفات دقيقة حول المعتقلين والمتوفين في المعتقل وسيكون من الضروري الحفاظ على هذه الملفات. غالباً ما تحتفظ الجماعات المسلحة غير الحكومية بوثائق تفصيلية حول المعتقلين والمختطفين (لا سيما حول السجناء التي ربما تكون قد أدارتها) ويجب على هذه الجماعات المسلحة تسليم مثل هذه الوثائق كجزء من أي اتفاق

37 لأول مرة في كولومبيا: اتهام ثمانية من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (متاح باللغة الإنكليزية). 2 شباط/فبراير 2021

38 يسمح مبدأ الولاية القضائية العالمية برفع القضايا المتعلقة بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية إلى المحاكم الوطنية بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة المنزوعة وبغض النظر عن جنسية المتهم أو بلد إقامته أو أي علاقة أخرى مع جهة الادعاء.

39 في 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 248/71، الذي أنشأ الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

40 انظر القسم الثالث من هذا التقرير للاطلاع على مزيد من المعلومات حول النماذج المختلفة لتآليات التعامل مع قضية المختفين

سلام. أحد الدروس المستفادة من الصراع اللبناني هو أن عدم مطالبة الميليشيات بتسليم أرشيفها إلى السلطات في نهاية الحرب حرم آلاف العائلات من المعلومات المحتملة حول مصير أحبائهم.

ولكن كما أظهرت تجربة البلدان الأخرى فإن النهج الذي يؤكد فقط على الملاحقة الجنائية لن يكون كافياً لتقديم الحقيقة لعائلات ضحايا الاختفاء القسري، حيث أن المتهم ربما يرفض الكلام أو يتلف أي سجلات عمداً. تجربة كولومبيا في النهج المختلط - التي تؤكد على العدالة أولاً من خلال الإصرار على التحقيق والمقاضاة ولكنها تنص أيضاً على تخفيف العقوبة في مقابل الاعترافات وقول الحقيقة - تستحق الاستكشاف في سياق المحادثات الدستورية ومفاوضات السلام.

بالتوازي مع هذه المحادثات فإنه سيكون من الضروري الحفاظ على الضغط من أجل المساءلة على المستوى الدولي، لا سيما من خلال توجيه تهم بجريمة الاختفاء القسري في قضايا الولاية القضائية العالمية.

قامت مجموعات سورية ودولية منذ 2014 بضم جهودها لجمع الأدلة ورفع القضايا في المحاكم الوطنية في أوروبا ضد المسؤولين عن الفظائع المرتكبة في سوريا. ومع كون الاختفاء القسري المرتكب في سوريا يشكل جريمة ضد الإنسانية وعلي الرغم من كثرة الأدلة فإن هذه الجريمة ليست بعد في مقدمة القضايا التي تم رفعها حتى الآن⁴¹. فمثلاً ركزت المحاكمة التاريخية لضابطي مخابرات سابقين (الخطيب ورسلان) أمام محكمة في كولنز بألمانيا⁴² على تورطهما في قتل وتعذيب المعتقلين ولكن ليس على دورهم في الاختفاء القسري.

التحقيق الوحيد النشط في أوروبا- الذي نعرفه - حول الاختفاء القسري هو تحقيق مازن وباتريك دباغ، ففي 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016 تم رفع شكوى أمام محكمة باريس من قبل عبدة الدباغ وهو مواطن سوري فرنسي وذلك نيابة عن ابن أخيه وشقيقه (مازن وباتريك دباغ) اللذين اختفيا قسرياً في سوريا عام 2013⁴³. تم إجراء تحقيق حول التعذيب، وتم افتتاح جريمة ضد الإنسانية والاختفاء القسري من قبل الوحدة الفرنسية المتخصصة لمحاكمة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب داخل محكمة باريس، وفي أكتوبر 2018 أصدر قضاة التحقيق ثلاث مذكرات توقيف دولية ضد ثلاثة من كبار المشتبه بهم في النظام، علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود، لتورطهم في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب⁴⁴.

وفقاً لخبراء قانونيين يعملون في مثل هذه الحالات⁴⁵، فلم يتم حتى الآن إعطاء الأولوية لجريمة الاختفاء القسري في قضايا الولاية القضائية العالمية لأن المدعين العامين في أوروبا أكثر خبرة في مقاضاة جرائم القتل والتعذيب من الاختفاء القسري الذي يعد جريمة جديدة نسبياً في سياقاتهم، وهناك سبب آخر مذكور يتعلق بجمع الأدلة. على المستوى الوطني فهناك حافز للمدعين العامين بتوجيه تهم سيكون إثباتها أسهل ولن يخاطروا بولايتهم القضائية، لذا يركزون استراتيجية الملاحقة القضائية على أدلة قوية لديهم - أي صور قيصر - واستدعاء شهود يمكنهم تأكيدها دون التوسع إلى أبعد من ذلك. على هذا النحو تم الاستماع إلى أمهات المختفين الذين شهدوا في محاكمة الخطيب فقط لتأكيد التعرف على أحبائهم في صور قيصر.

41 للحصول على لمحة عامة عن قضايا الولاية القضائية العالمية في ألمانيا والسويد فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا، انظر هيومن رايتس ووتش. «هذه هي الجرائم التي نَفَر منها» العدالة لسوريا في المحاكم السويدية والألمانية. 3 تشرين الأول/أكتوبر 2017

42 بدأت محاكمة الخطيب في كولنز، ألمانيا، في أبريل/نيسان 2020، حيث اتهمت المحكمة الإقليمية العليا أنور، وإياد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهما مسؤولان سابقان في جهاز أمن الرئيس بشار الأسد.

43 الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. [أسئلة وأجوبة حول قضية الدباغ: قضاة فرنسيون يصدرون ثلاث مذكرات توقيف دولية بحق مسؤولين سوريين كبار](#). 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

44 الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. [القضاء الفرنسي يصدر مذكرات توقيف دولية بحق ثلاثة من كبار ضباط النظام السوري](#). 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

45 مقابلة مع ألكسندرا ليلي خاطر، المستشارة القانونية لبرنامج الجرائم الدولية والمساءلة في المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)

كما أن جريمة الاختفاء القسري غائبة عن محاكمات أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو الجماعات المتطرفة الأخرى مثل جبهة النصرة، والتي تميل إلى التركيز على عضويتهم في منظمة إرهابية أو مشاركتهم في أعمال إرهابية بخلاف الجرائم الأساسية بما في ذلك الاختطاف أو إخفاء الضحايا⁴⁶.

من الضروري لفت الانتباه إلى جريمة الاختفاء القسري التي تشكل جريمة ضد الإنسانية والدعوة لإجراء محاكمات ضد هذه الجريمة وتقديم الشهادات والأدلة لتعزيز القضية، يجب إجراء مزيد من التحليل لتجربة المنظمات السورية والدولية التي دفعت بنجاح من أجل اتهامات بالعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي للمساعدة في تصميم استراتيجيات.

3. قضية التعويضات

إن تدابير جبر الضرر الذي لحق بالضحايا هي جزء أساسي من عملية شفائهم،

إن وضع برنامج جبر الضرر هو عملية معقدة تثير عددًا من الأسئلة المهمة: ما هي أشكال التعويضات التي يجب وضعها (فردية أو جماعية؛ مالية أو رمزية)؟ من الذي يحق له الحصول على تدابير جبر الضرر؟ ما هي الموارد المطلوبة للتنفيذ الفعال؟

جبر الضرر هو التدبير الذي تتخذه الدولة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني من خلال تدابير التعويض ورد الحقوق وإعادة التأهيل للضحايا. يمكن أن تكون التعويضات مادية (تعويض مالي، رعاية طبية ونفسية، خدمات قانونية واجتماعية) وكذلك رمزية (إقرار، اعتذار، تأبين)⁴⁷.

تلتزم الدول بموجب إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بتقديم تعويضات لجميع ضحايا الاختفاء القسري، مع الأخذ بالحسبان العلاقة الجوهرية بين حالات الاختفاء القسري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁴⁸. أقرت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بأن حالات الاختفاء القسري تنتهك مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولها تأثير سلبي بشكل خاص على التمتع بهذه الحقوق من قبل الشخص المختفي وأفراد أسرة الشخص المختفي وآخرين. وقد كان صريحًا في الإشارة إلى أن جبر الضحايا لا ينبغي أن يقتصر على التعويض النقدي بل ينبغي أن يشمل الرعاية الطبية والنفسية وإعادة التأهيل القانوني والاجتماعي، وأنه «ينبغي اتخاذ تدابير لضمان أن أفراد أسر الأشخاص المختفين يحق لهم الحصول على مزايا اجتماعية وتدابير أخرى للدعم الاجتماعي بما في ذلك الرعاية الصحية وبرامج التربية الخاصة والمساعدة النفسية»⁴⁹.

46 لبيان تفضيل الاعتماد على تهم الإرهاب بدلًا من ملاحقة الجرائم الأساسية، انظر ترايل انترناشيونال. [المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية لعام 2020](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 30 آذار/مارس 2020 (آخر تعديل في 23 شباط/فبراير 2023). للحصول على لمحة عامة عن قضايا الولاية القضائية العالمية في ألمانيا والسويد فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا، انظر هيومن رايتس ووتش. [«هذه هي الجرائم التي نفضّ منها» العدالة لسوريا في المحاكم السويدية والألمانية](#). 3 تشرين الأول/أكتوبر 2017

47 الأمم المتحدة. 147/A/RES/60. [المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي](#). 16 كانون الأول/ديسمبر 2005

48 الأمم المتحدة [Add.5/38/A/HRC/30](#) تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. 9 تموز/يوليو 2015

49 الأمم المتحدة [Add.5/38/A/HRC/30](#) تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الفقرات 58-68. 9 تموز/يوليو 2015

البيرو

في البيرو تم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة⁵⁰ للتحقيق في أعمال العنف التي وقعت خلال الفترة من مايو 1980 إلى نوفمبر 2000 حيث تم إنشاء خطة التعويضات الشاملة ((خطة الإصلاحات الشاملة أو RIP) والتي تجمع بين إجراءات التعويض الفردية مع الإجراءات الجماعية إضافة لإجراءات تعويض مادي ورمزي.

تبنى خطة الجبر تعريفاً واسعاً للضحية والمستفيدين المحددين ليضم ضحايا التهجير والسجن التعسفي والتعذيب والاعتصاب والاختطاف، وكذلك أفراد الجيش والشرطة، ولجان الدفاع الذاتي المصابين الذين أصيبوا نتيجة نزاع، كما شملت أيضاً أقارب المختفين والقتلى وبعض الضحايا غير المباشرين: كالأطفال المولودين من اغتصاب والأطفال المجندين من قبل لجان الدفاع الذاتي، أو أولئك الذين أصبحوا بلا وثائق نتيجة للصراع.

شملت إجراءات التعويضات الفردية التي أوصت بها اللجنة التعويضات الاقتصادية (التعويض المالي) لأقارب ضحايا القتل والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء والضحايا المعوقين جزئياً أو كلياً وضحايا الاعتصاب. وأوصت بتوزيع مبلغ مقطوع يعادل 10,000 دولار أمريكي على العائلات بنسبة الخمسين (40%) للأرامل أو الشركاء الدائمين، والخمسين (40%) للأطفال، والخمس على والدي الضحايا غير الأحياء.

يشمل التعويض الفردي أيضاً رد الحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك إعلانات الغياب بسبب الاختفاء القسري للسماح لأقارب المختفين بممارسة حقوقهم المدنية والميراث، وبرامج التعليم (مثل المنح الدراسية والتعليم)، وبرامج الصحة النفسية والعقلية.

كما تنص خطة التعويض المستمدة من توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة في البيرو (المعروفة باختصارها الإسباني CVR) على تعويضات جماعية تهدف إلى تعزيز المصالحة في البلاد ومعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تستهدف بشكل خاص المجتمعات المهمشة تاريخياً، وهي تشمل من ضمن تدابير أخرى المساعدة على تسوية (جعلها قانونية) الملكية المجتمعية؛ وبناء البنية التحتية الاقتصادية والإنتاجية والتجارية كبناء الطرق والبنية التحتية المجتمعية؛ ودعم عودة النازحين بسبب النزاع وإعادة توطينهم؛ إعادة بناء وتحسين البنية التحتية للخدمات الأساسية.

تدابير التعويضات الرمزية تضمنت إيماءات (إشارات) عامة مثل اعتذارات علنية من ممثلي الدولة، والرسائل الرسمية للضحايا، والاحتفالات العامة. كما شملت أيضاً إنشاء نصب تذكارية أو تحويل المواقع المرتبطة بعنف الدولة لمواقع خالدة، وكذلك الإغلاق الدائم للمواقع المرتبطة بعنف الدولة، وإعادة تسمية الرموز أو الأماكن المرتبطة بالانتهاكات.

ورغم أن برنامج جبر الضرر في البيرو يعد شاملاً، إلا أن واحدة من أكبر نقاط ضعفه الكبيرة هي استبعاد الأفراد الذين تعتبرهم السلطات منتمين إلى «منظمة تخريبية» من تعريف الضحية، فهؤلاء الأفراد ليسوا مؤهلين للحصول على تعويضات حتى لو كانوا قد عانوا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل التعذيب والاعتصاب والاختطاف أو اغتيال على يد قوات الدولة، وفي عام 2013 تم توسيع هذا الاستبعاد ليشمل المتهمين بارتكاب جرائم الإرهاب أو الاعتذار عن الإرهاب، هذا التلاعب السياسي الذي يهدف إلى إقصاء المعارضين السياسيين للنظام ينتهك الالتزام بتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا دون تمييز.

أيضاً على الرغم من أن هذا البرنامج تلقى دعماً وتمويلاً قوياً، إلا أن المبلغ المخصص لا يزال أقل من توصيات اللجنة. حاولت الحكومات البيروفية المتعاقبة من خلال وسائل مختلفة تقليص مساهمتها المالية في البرنامج.

50 المركز الدولي للعدالة الانتقالية. [التعويضات في البيرو: من التوصيات إلى التنفيذ](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 26 حزيران/يونيو 2013.

غواتيمالا

في غواتيمالا اتبع برنامج التعويض الوطني (PNR) الذي أُنشئ في عام 2003 أيضاً تعريفاً واسعاً للضحية. فإنه يوفر التعويض الفردي والجماعي للمدنيين الذين عانوا بشكل مباشر أو غير مباشر، بشكل فردي أو جماعي، وانتهاكات حقوق الإنسان التالية أثناء النزاع المسلح: الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب الجسدي والنفسي، والتهمير القسري، والتجنيد القسري للقاصرين، والعنف الجنسي، الانتهاكات بحق الأطفال، والمجازر والإصابات من خلال الهجمات العشوائية، وتبادل إطلاق النار، والاضطهاد، والدروع البشرية، وكذلك محاولة الإعدام التعسفي.

وتنص الخطة على رد مادي وتعويض مالي ودعم نفسي وإعادة تأهيل وتدبير ثقافي، كما يوفر الدعم لدفن ضحايا النزاع المسلح.

لكن الدولة الغواتيمالية لم تتولى مسؤولية استخراج جثث المفقودين والمختفين أبداً، بل كانت منظمات المجتمع المدني دائماً ما تقوم بهذه المهمة بتمويل من المجتمع الدولي.

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت النتائج محدودة، فوفقاً للبيانات الرسمية ما بين عامي 2005 و2015 فإن البرنامج (PNR) قام فقط بتعويض 32802 ضحية من أصل ما مجموعه 200000 القتلى والمختفين مقدرين في لجنة توضيح التاريخ⁵¹ (CEH).

مع مرور الوقت فقد ضعفت اللجنة بشكل تدريجي ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وجود إرادة سياسية وتخفيض الميزانية المخصصة، فضلاً عن نقص قدرة وخبرة موظفي البرنامج، كما أتهمت الحكومات المتعاقبة باستخدام التعويض الفردي كاستراتيجية زبانية (محسوبيات).

كولومبيا

كولومبيا أنشأت أيضاً ما يعرفه الخبراء بأنه أكثر البرامج طموحاً لتقديم تعويضات للضحايا. ويشمل إعادة الأراضي، والحصول على التعليم، والرعاية النفسية والاجتماعية، والحصول على السكن والتعليم والعمل، والتعويضات المالية. كما تم تحديد مواعيد رسمية لإحياء الذكرى وغيرها من الإجراءات التي تسمح للدولة والمجتمع المدني بتكريم المفقودين وتعزيز الوعي بالقضية.

كما تقدم الحكومة الكولومبية مساعدات إنسانية فورية تشمل المأوى والمساعدة الغذائية والرعاية الفورية للضحايا بالإضافة إلى تدابير لضمان حصول الضحايا من الأطفال على الرعاية الصحية والتعليم. فإنه يضمن أيضاً مدفوعات لتغطية نفقات الجنازة ويضمن المساعدة المالية للمشاركة الضحايا في تسليم ومراسم دفن.

تم إنشاء وحدة مخصصة «وحدة تعويضات الضحايا» لتسجيل الضحايا (بحلول عام 2020 تم تسجيل 9 ملايين ضحية أي أكثر من 15% من السكان)⁵². أي شخص يعتبر نفسه ضحية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني التي حدثت قبل عام 1985 (بدون تاريخ انتهاء) سواءً أكانت الانتهاكات ارتكبت من قبل الجماعات المسلحة أو أجهزة الدولة فهو مؤهل للحصول على تعويض، كما يشمل كضحايا الأقارب المباشرين لمن قُتلوا أو اختفوا، يمكن للضحايا التقدم كأفراد و/أو كجزء من مجموعة عانت بشكل جماعي من العنف.

51 انظر دينيس مارتينيز ولويزا جوميز. وعد يجب الوفاء به: تعويضات ضحايا النزاع المسلح في غواتيمالا (متاح باللغة الإنكليزية). آب/أغسطس 2019: إيمبيونيتي ووتش. التعويضات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في غواتيمالا (متاح باللغة الإنكليزية). 19 كانون الأول/ديسمبر 2018.

52 مقابلة مع أليخاندرو خيمينيز أوسينا، باحث في مركز دراسات القانون والعدالة والمجتمع (Dejusticia)

يتبنى البرنامج نهجاً مختلفاً لأنه يدرك الآثار المحددة لانتهاكات حقوق الإنسان على الفئات الضعيفة (النساء والأطفال ومجموعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي والأقليات العرقية الأخرى) الذين يمكنهم الوصول إلى الحد الأقصى من التعويض المالي المقدم من خلال البرنامج.⁵³

لكن التحدي الحقيقي لبرنامج التعويض الكولومبي هو تنفيذه. حيث تعتبر عملية التسجيل المفتوحة التي أدت لعدد كبير من الضحايا الذين يمكنهم التظاهر بالاستفادة من إجراءات التعويض عبئاً مالياً ضخماً وتهدد قدرة الحكومة على الامتثال لسياستها.⁵⁴

توصيات لسوريا

حيث يبلغ عدد ضحايا النزاع الملايين في سوريا، فإنه سيتطلب إنشاء برنامج تعويض شامل دعماً سياسياً قوياً والتزاماً مالياً طويل الأجل.

يجب أن يتم الاعتراف بالضرر الفردي والجماعي كما هو الحال في كولومبيا وغواتيمالا (الضرر الذي يلحق بمجتمعات أو مناطق معينة)، ويجب أن تشمل تدابير التعويض خطوات مالية ورمزية.

يجب الاحتفاظ بتعريف واسع النطاق للضحايا يشمل جميع الذين عانوا من الأذى نتيجة للاختفاء (الضحايا المباشرين وغير المباشرين) دون أي استثناء. لا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز من حيث المجتمع والمنطقة وبلد الإقامة الحالي للضحية (نظراً للعدد الكبير من النازحين) ويجب عدم استخدام قانون مكافحة الإرهاب لانتهاك حقوق ضحايا معينين.

يجب أن يعتمد تصميم برنامج التعويض على تقييم واسع لاحتياجات الضحايا يصل إلى العائلات في جميع المناطق داخل سوريا وبلدان الإقامة الأخرى.

يجب أن تنظر العملية في التأثير المتباين للاختفاء على الفئات الأكثر ضعفاً وأن تضع آلية تعويض تعتمد نهجاً متميزاً يمكن أن يصمم أحكاماً للفئات الضعيفة بشكل خاص. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لتأثير النساء والأطفال، الذين ثبت أنهم يتحملون وطأة الأثر الطويل الأمد للاختفاء القسري⁵⁵، حيث أشارت نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان، كيونغ-وا كانغ، إلى أنه «في المجتمعات التي يعيق فيها التمييز القائم على النوع الاجتماعي في القوانين والسياسات الأعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة ويحد من استقلاليتها ومشاركتها في الجوانب العامة والحياة السياسية، فإن التأثير الاجتماعي والاقتصادي لحالات الاختفاء محسوس بقوة أكبر وبالتالي يجعل النساء وأطفالهن أكثر عرضة للاستغلال والتهميش الاجتماعي».⁵⁶ كان هذا هو الحال بالتأكيد في سوريا حتى الآن.

ينبغي إجراء مزيد من التحليل لبرامج التعويضات التي تم تطويرها مؤخراً في سياقات أخرى لفهم حدودها وتحدياتها، ولا سيما استدامتها المالية، وإثراء مناقشات مفاوضات السلام.

53 المركز الدولي للعدالة الانتقالية. [من المبادئ إلى الممارسة: تحديات تنفيذ التعويضات عن الانتهاكات الجسيمة في كولومبيا](#) (متاح باللغة الإنكليزية). تشرين الأول/أكتوبر 2015

54 للاطلاع على تحليل للاستدامة المالية لسياسة التعويضات، انظر المركز الدولي للعدالة الانتقالية. [من المبادئ إلى الممارسة: تحديات تنفيذ التعويضات عن الانتهاكات الجسيمة في كولومبيا](#) (متاح باللغة الإنكليزية). تشرين الأول/أكتوبر 2015

55 لتحليل تأثير الاختفاء القسري على النساء والأطفال واحتياجاتهم، انظر أنا فليشر. [تأثير الاختفاء القسري على النوع الاجتماعي في سوريا](#) (متاح باللغة الإنكليزية): النساء الآن. [خيالات المخطفين السوريين: شهادات قريباتهم عن الخسارة والغموض](#). 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

56 الأمم المتحدة. [حماية المرأة من تأثير الاختفاء القسري](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 14 كانون الأول/ديسمبر 2012

على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية بالتوازي مع هذه المناقشات أن تقوم بتعزيز مساعدتها لضحايا الاختفاء القسري. يمكن أن تشمل مجالات التدخل المحتملة ما يلي

- * المساعدة الاقتصادية.
 - * الوصول إلى البرامج التعليمية لأطفال الأشخاص المختفين وفرص محو الأمية للنساء غير الحاصلات على تعليم رسمي.
 - * التدريب المهني والوصول إلى العمل.
 - * الوصول إلى البرامج الصحية والنفسية الاجتماعية، حيث أن تناوب العائلات بين الحداد على فقدان أحبائهم والأمل في عودتهم يسبب مشاكل صحية ونفسية شديدة.
- كما ينبغي دعم أسر الضحايا في جهودهم لإحياء ذكرى أحبائهم واستعادة كرامتهم، حيث أنه قد ثبت أن هذا مهم للغاية لتمكين أقارب الأشخاص المفقودين والسماح لهم باستعادة الشعور بالسيطرة على حياتهم وكسر عزلتهم.
- يجب أن تكون هذه البرامج مصحوبة بالدعم القانوني لحل القضايا الإدارية والقانونية المتعلقة بالفقدان، دون الاضطرار إلى إعلان وفاة أحبائهم، يجب توضيح وضع أفراد الأسرة في مجالات مثل الرعاية الاجتماعية والأمور المالية وقانون الأسرة وحقوق الملكية.

4. مشاركة الضحايا

تلعب جمعيات أقارب الأشخاص المفقودين أو ضحايا الاختفاء القسري دورًا حيويًا في البحث عن الحقيقة بشأن أحبائهم وفي السعي لتحقيق العدالة والتعويض وعدم التكرار. غالبًا ما يفعلون ذلك في ظل مخاطر شخصية كبيرة. وإن مثل هذه الجمعيات غالبًا ما تكون هي الأولى في توثيق الحالات وجمع المعلومات، ومحاولة تحديد مواقع المقابر والحث على تدخل السلطات القضائية أو الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. ومن تجربة «جديات ساحة مايو» الأرجنتينية إلى اللجنة اللبنانية لعائلات المخطوفين والمختفين، فإنه غالبًا ما تكون العائلات هي التي تبقى قضية المختفين على جدول الأعمال السياسي. كان هذا هو الحال أيضًا في سوريا ومن الضروري أن تشارك جمعيات الضحايا والضحايا في أي عملية تهدف إلى معالجة قضية المختفين.

دروس من تجارب أخرى

يقتصر دور أقارب الأشخاص المفقودين والمختفين تاريخيًا على توفير المعلومات واستلام رفات أحبائهم (عند الإمكان). كان هذا هو الدور الوحيد الذي أسند للعائلات من قبل لجنة الأشخاص المفقودين في قبرص. فخلال 25 عامًا من إنشاء اللجنة في 1981 إلى 2006 عندما بدأت عملها واستخراج جثمانها الأول، تم ترك العائلات دون أي معلومات عن تقدم التحقيق. خلق هذا الكثير من الإحباط وخيبة الأمل بين العائلات⁵⁷.

لكن تم في التجارب الأخيرة الاعتراف بشكل متزايد بالدور المركزي لأقارب المفقودين والمختفين حيث أن مشاركتهم ضرورية لبناء الثقة وإضفاء الشرعية على العملية برمتها، لضمان أن العملية المصممة تلبي احتياجاتهم وتقلل من مخاطر إلحاق الأذى بهم وإعادة إصابتهم بالصدمة. يمكن أن يستفيد البحث أيضًا من تجربتهم في البحث عن أحبائهم. تعد خطوط الاتصال المفتوحة مهمة أيضًا لتحقيق التوازن بين التوقعات والجدوى وضمان الشفافية والتواصل طوال العملية حتى لا تثير الآمال الزائفة.

57 جامعة سنترال لانكشاير في قبرص. لجنة الأشخاص المفقودين في قبرص: تقييم الأقارب (متاح باللغة الإنكليزية). 12 كانون الثاني/يناير 2021

لكن يتعين على العائلات أن تدافع بقوة عن ضمان ألا تظل مشاركتهم مجرد أمنيات قدستها هيئات حقوق الإنسان الدولية ولكن تترجم إلى واقع ملموس. وهذا يتطلب مجموعات ضحايا قوية يمكنها ضمان أن تكون احتياجاتهم مركزية لأي جهد وتفرض مشاركتهم في صنع القرار وعمليات التنفيذ. إذ أن الانخراط في عمليات تشاور واسعة وبناء توافق في الآراء بين العائلات لتجنب التشرذم الذي قد يضعف مطالبهم ومشاركتهم هو أمر مهم للغاية.

تمكنت مجموعات الضحايا في كولومبيا من فرض مشاركتها في كل خطوات عملية البحث. لقد شاركوا في المراحل المبكرة من عمل وحدة البحث الخاصة ولعبوا دوراً مهماً في تصميم خطة البحث. تمت استشارة 870 فرداً و124 منظمة مجتمع مدني ممن عملوا تاريخياً على قضايا الأشخاص المفقودين لمشاركة تجاربهم وصعوبات عملية البحث. وشمل من بين أعضاء آخرين من مجتمع المثليين ومجموعات نسائية وأقارب المختفين قسرًا والضحايا المختطفين، والكولومبيين المنفيين ومنظمات حقوق الإنسان، العائلات هي أيضًا جزء من المجلس الاستشاري للوحدة المكونة من 12 عضوًا بما في ذلك مندوبو مجموعات الضحايا والمستشار الدولي. ولضمان المشاركة الفعالة للأقارب تم إنشاء قسم تقني داخل الولاية القضائية الخاصة للسلام (JEP) لضمان التواصل المستمر مع العائلات. تم إنتاج دليل يوضح بالتفصيل كيف يمكن للعائلات المشاركة بشكل ملموس في البحث وهو متاح على الموقع الإلكتروني للقسم التقني (JEP).⁵⁸

أما في غواتيمالا، فقد تم تعيين مؤسسة الطب الشرعي للأثروبولوجيا في غواتيمالا (FAFG)، وهي منظمة خبراء مستقلة كلفتها السلطات للبحث عن المفقودين، وذلك كأولوية لإبلاغ العائلات في كل خطوة من العملية والحفاظ على خط اتصال مفتوح، بعد الشروع في التحقيق المبني على طلب العائلات يعود فريق الخبراء إليهم بتقرير يؤكد أن المعلومات التي قدموها مدرجة في قاعدة بياناتهم وأنهم يعملون بنشاط على قضيتهم. كما يزورون المجتمعات لشرح عملية البحث ودعوتهم إلى مكابهم لإظهار كيفية معاملتهم للموتى. عندما تبدأ FAFG في استخراج الجثة يتم إبلاغ الأقارب ودعوتهم لحضور أعمال الطب الشرعي على الأرض.

لكن غالبًا ما تواجه العائلات عوائق تحول دون مشاركتها بما في ذلك المخاطر الأمنية، من الضروري تقييم المخاطر وتقديم مساحة آمنة للأسر المشاركة من مرحلة جمع البيانات لاستخراج الجثث ومرحلة الدفن، ويشمل ذلك أيضًا حماية بياناتهم الشخصية.

في كولومبيا يخول الضحايا بحماية أمنهم الشخصي وخصوصيتهم. وحدة التحقيق والادعاء في الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام هي المسؤولة عن دراسة طلبات الحماية وتقرير التدابير المطبقة عندما تتعرض السلامة الشخصية للضحايا والشهود للتهديد.

من الضروري أيضًا ضمان الصحة النفسية للعائلات، يجب أن يتمتع الأشخاص المشاركون في البحث بالقدرة والمهارات اللازمة لدعم أسر الأشخاص المفقودين وتجنب التعرض للصدمات مرة أخرى. في غواتيمالا تقوم FAFG بتقديم المرافقة النفسية لأسر الضحايا خلال كل عملية بحث وخصوصًا أثناء استخراج الجثث وقبل الدفن.

هناك عائق آخر يمكن أن يمنع مشاركة العائلات وهو عندما يكونون بعيدين عن بلد العمليات مثل حالة النازحين داخليًا أو اللاجئين في البلدان الأخرى أو أقارب المهاجرين المفقودين.

في المكسيك، تم إنشاء آلية محددة لمواجهة هذا التحدي المهم: آلية الدعم الخارجي للبحث والتحقيق التي تهدف إلى أن تكون قناة يمكن من خلالها إبلاغ أقارب المهاجرين المفقودين والمختفين بشأن التقدم المحرز في التحقيق والمشاركة عن كثب في عمليات البحث.

58 الولاية القضائية الخاصة للسلام (La Jurisdicción Especial para la Paz). [صوت الضحايا مهم](#) (متاح باللغة الإسبانية).

توصيات لسوريا

غالبًا ما كان على العائلات السورية المفقودة- الأقارب النساء عادةً - الكفاح بمفردها للعثور على إجابات حول الأقارب المختفين. واجه أولئك الموجودون في سوريا العزلة والمخاطر الأمنية بينما وجد آخرون أنفسهم كلاجئين في البلدان المجاورة مع القليل من القدرة على الحشد.

تعتبر مشاركة العائلات في المراحل الأولى من أي عملية لمعالجة قضية المختفين أمر بالغ الأهمية. ويتطلب بناء شبكة واسعة وقوية من الأقارب تمثل جميع فئات الضحايا دون تمييز ويمكنهم التعبير عن مطالبهم وفرض وجودهم على طاولة مفاوضات السلام وكافة الجهود الأخرى التي تقودها المنظمات السورية والدولية.

لكن العديد من التحديات تنتظرنا حتى الآن، فلا يزال من المستحيل على عائلات المختفين التحرك داخل سوريا. على الرغم من تعزيز قدرتهم على التعبئة خارج سوريا على مر السنين، إلا أن التعاون بين الجماعات لا يزال يمثل تحديًا لعدد من الأسباب: العديد منها مشتت في بلدان مختلفة، ويتعامل الكثيرون مع صدمة الخسارة والخوف من أن تعرّض التعبئة أحبائهم الذين ربما لا يزالون على قيد الحياة في السجن للخطر، ومصير المختفين المختلف (أحياء رهن الاعتقال أو قتلى ودفن في مقابر سرية) والجنّة المتورطين (النظام وجماعات المعارضة وداعش)- على الرغم من أن ضحايا النظام أكبر بكثير - قاد في بعض الأحيان الأقارب للتعبير عن أولويات مختلفة يمكن أن تضعف مطالبهم أو قدرتهم على التعبئة كمجموعة متماسكة.

بدأت بعض العائلات في السنوات الأخيرة، وخاصة أولئك الذين وجدوا أنفسهم في أماكن آمنة مثل أوروبا وبدعم من المجتمع المدني المحلي والدولي في كثير من الأحيان، بدأوا بالتعبئة للتعبير عن مطالبهم بل وقام البعض بتنظيم أنفسهم في جمعيات الضحايا. حيث تعاون عدد من مجموعات الضحايا مع مجموعات حقوق الإنسان للقيام بجهود مناصرة فعالة ورفعة المستوى.

يعد إطلاق «ميثاق الحقيقة والعدالة» مؤخرًا من قبل مجموعة من خمس منظمات تمثل الضحايا السوريين ومنظمات أفراد عائلاتهم والتي قدمت رؤية مشتركة حول مسألة الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في سوريا علامة بارزة في الجهود الرامية لمواءمة مطالبهم وتأثيرهم على القرارات على المستوى السياسي⁵⁹.

من الضروري دعم هذه الجهود وتشجيع إنشاء مساحات/منصات حيث يمكن لأفراد الأسرة تنظيم أنفسهم، وتمكينهم وتبادل المعلومات ووجهات النظر من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.

59 المجموعات الخمس هي: رابطة عائلات قيصر، تحالف أسر الأشخاص المختطفين لدى تنظيم الدولة الإسلامية - داعش (مسار)، تعافي، عائلات من أجل الحرية، رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا.

VI. الآليات الموضوعية لمعالجة قضايا المختفين

يشير مصطلح «آلية» إلى جميع المؤسسات والمنظمات والهيئات والعمليات التي أنشأتها السلطات رسميًا أو بشكل غير رسمي لتوضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين ولتقديم الدعم لعائلاتهم⁶⁰. تدرك هيئات حقوق الإنسان ومنظمات الخبراء ضرورة وجود آليات مخصصة لضمان استجابة شاملة لقضية المفقودين والمختفين. هناك مقاربات مختلفة ومجموعة واسعة من الآليات الممكنة ويتم إعدادها عادة من خلال المطالب والأولويات التي تحددها العائلات وكذلك السياق السياسي.

سيحلل هذا القسم من التقرير الولايات المختلفة الممكنة إسنادها لآلية ما، لا سيما بين آلية تركز على تحديد مصير ومكان وجود الضحايا دون التركيز على المسؤوليات (يشار إليها غالبًا باسم الولاية الإنسانية) وبين ولاية قائمة على المساءلة. كما أنه يتناول الهياكل المؤسسية المختلفة التي تم تطويرها بناءً على السياق السياسي والقدرة الوطنية الحالية على البحث عن الأشخاص المفقودين والتعرف عليهم. يمكن لهذه التجارب/المناهج المختلفة أن تسترشد بالمناقشات حول آلية التحقيق المستقبلية التي تعالج قضية المفقودين في سوريا.

1. الولاية

يمكن اتباع النهج الإنساني والنهج القائم على المساءلة بشكل متزامن وليس كل على حدا، ولكن في سياقات معقدة معينة (حيث لا يحدث انتقال سياسي أو لا يتحقق السلام)، فغالبًا ما يتم اختيار النهج الإنساني بدل النهج القائم على المساءلة لأن الأطراف المتحاربة تقاوم أي تحديد للمسؤولية.

أ) اتباع آليات البحث الإنسانية

وهي الآليات الإنسانية المكلفة وبشكل صارم بتحديد الأشخاص المفقودين والتعامل مع الجوانب العلمية والطب الشرعي للقضية مع استبعاد جميع الاحتياجات الأخرى لعائلات المفقودين، حيث أنهم لا ينظرون في ظروف الاختفاء ولا في هوية المسؤول.

تم اعتماد هذا النهج الذي يهدف إلى نزع الطابع السياسي عن القضية واعتماد نهج تقني بحث في قبرص، حيث اتفقت الأطراف المتحاربة (القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك) على إنشاء آلية تركز فقط على توضيح مصير ومكان وجود المفقودين والمختفين. مع فصل واضح عن أي عمليات مساءلة محتملة. كان من المفترض أن تكون هذه الاستراتيجية هي الطريقة الأكثر فاعلية للحصول على المعلومات في سياق لم يتم فيه التوصل إلى اتفاق سلام ولتسريع البحث من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للعائلات.

ووفقًا لولايتها فإن لجنة قبرص المشتركة المعنية بالمفقودين «CMP» لا تحاول تحديد سبب الوفاة أو تحديد المسؤولية عن وفاة الأشخاص المفقودين وهدفها إنساني، فهي تغلق القضايا لآلاف العائلات المتضررة من خلال إعادة رفات أقاربها المفقودين⁶¹.

لا يمكن نقل المعلومات التي جمعتها اللجنة المعنية بالمفقودين CMP إلى الهيئة القضائية ذات الصلة. ولا يتم العفو عن الجرائم المرتكبة ولكن يتم منح حصانة لأي شخص يفشي المعلومات

60 المجلة الدولية للصليب الأحمر. إم كريستول، إل ميلنر، أم. لا روزا، وج. ستوكويل. وضع آليات لتوضيح مصير وأماكن تواجد المفقودين: نهج إنساني مقترح. المجلد. 99، رقم 905، ص 589-618، آب/أغسطس 2017

61 المرجع السابق.

كذلك يتم حجب هذه المعلومات عن عائلات المفقودين حيث لا يتم تزويدهم بأي معلومات عن ظروف الاختفاء أو هوية الجناة أو سبب الوفاة. فقط تتلقى العائلات من فريق الطب الشرعي المسؤول عن تحديد الهوية عرضاً تقديمياً متعدد التخصصات في مختبر اللجنة لشرح العملية، وبناء الثقة في أن التحديد هو نتيجة لعملية علمية عالية الجودة وبالتالي ضمان ثقة العائلات في النتيجة.

تم تبني نفس النهج في أيرلندا الشمالية حيث تم تشكيل اللجنة المستقلة لتحديد موقع رفات الضحايا (ICLVR) للعثور على المختفين بعد اتفاقية الجمعة العظيمة الموقعة بين الحكومتين الأيرلندية والبريطانية. لا يمكن استخدام المعلومات المقدمة إلى اللجنة المستقلة لأي غرض آخر غير تحديد مكان رفات الضحايا. المسؤولون عن حالات الاختفاء لديهم متحدث رسمي على اتصال مع اللجنة المستقلة لتقديم معلومات وخرائط حول الأماكن التي يوجد فيها المختفين. وللوصول إلى المجتمع بشكل أكثر فاعلية فقد أنشأت اللجنة المستقلة أيضاً خدمة هاتفية مجانية سرية وعنوان بريدي يمكن من خلاله تمرير المعلومات إليه.

وعادةً ما يمكن هذا النوع من الآليات من تنفيذ عملية بحث أكثر فعالية لأنها تتيح بيئة مشاركة المعلومات غالباً ما يتم تيسير ذلك من خلال الحوافز القانونية لتوفير المعلومات) بحيث تبقى عمليات البحث منفصلة عن المفاوضات السياسية. لكن هذه الآليات لا تملك القدرة على استدعاء الشهود المحتملين، ويعتمد المحققون المسؤولون عن البحث فقط على حسن نية الشهود واستعدادهم للتعاون.

ورغم أن إنشاء آلية مخصصة مستقلة عن الهيئات والهيكل الوطنية القائمة يؤدي لتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية، إلا أنه يتطلب وضع قدرات جديدة وضخ الميزانية كبيرة، ففي قبرص كان لا بد من إنشاء وحدة تحقيق وفريق للطب الشرعي ومختبر أنثروبولوجي من الصفر.

لكن الحجة القائلة بأن مثل هذه الآليات الإنسانية ستسمح بإجراء عمليات البحث بغض النظر عن الديناميكيات السياسية يجب أن تلتفت حقيقة أنه ومن الناحية العملية فلا تزال هناك حاجة لاتخاذ قرار سياسي لتسهيل العمل، فعلى سبيل المثال في قبرص، وعلى الرغم من أن العمل التشغيلي للجنة المعنية بالمفقودين CMP يمكن إجراؤه دون انقطاع لأن السلطات من كلا الجانبين وافقت على فصل الملف عن المفاوضات السياسية (في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين)، لا يزال اكتشاف اللجنة ووصولها لمقابر جماعية حساسة بحاجة لمفاوضات سياسية من وراء الستار، وهذا يدل على أنه حتى الآليات الإنسانية الحصرية لا يمكنها إخراج نفسها تمامًا من السياق السياسي الذي تعمل فيه.

لكن النقد الرئيسي الموجه ضد هذا النموذج هو تهديده بوضوح لحق العائلات بالعدالة إضافة لجزء من حقها في المعرفة.

ب) آليات العدالة الانتقالية الشاملة للمفقودين والمختفين

لم تعامل قضية المفقودين والمختفين تاريخياً كهدف منفصل ضمن آلية محددة، بل كجزء من مجموعة أوسع من الانتهاكات التي يتم التعامل معها من خلال آلية العدالة الانتقالية (مثل لجان الحقيقة).

تم تصميم آليات العدالة الانتقالية المبكرة في المقام الأول لتسهيل الانتقال السياسي بدلاً من تلبية احتياجات الضحايا. حيث تتجه الأهداف للتركيز على فهم الأنماط والمسؤوليات وتعزيز المصالحة بعد ممارسات قول الحقيقة. وبينما لم يكن لدى معظمهم سلطة مقاضاة الجناة فإنهم عادةً ما يوصون في تقريرهم النهائي بإجراء تحقيقات قضائية في الأحداث التي وثقوها لتحقيق العدالة للضحايا. مع افتقارهم غالباً للتفويض والقدرة على تقديم إجابات لأسر المفقودين والمختفين في الحالات الفردية.

ساهمت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا (TRC) التي أنشئت في عام 1996 في تسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة في ظل نظام الفصل العنصري، لكنها لم تقدم إجابات لأسر المفقودين والمختفين. ومن خلال جلسات الاستماع العامة لـ "العفو" والتي يطلب فيها من الجناة الكشف عن الحقيقة بشأن الجرائم التي ارتكبوها (مقابل أحكام العفو) - تمكنت لجنة الحقيقة والمصالحة من تأكيد اختفاء 477 شخصاً لكنها لم تحقق في هذه الحالات أكثر. كما أن فئات الأشخاص المفقودين التي احتفظت

بها اللجنة كانت محدودة واستبعدت 1500 حالة أخرى وفقاً لتقديرات مجموعات الضحايا والمنظمات العاملة في هذه القضية. حيث توجب على عائلات المختفين إثبات أن اختفاء أحبائهم كان له علاقة سياسية صريحة أو أن الضحايا كانوا منخرطين في أنشطة سياسية⁶².

وفي نهاية ولايتها بعام 2002 قامت اللجنة بتقديم حالات الاختفاء التي تم تسجيلها رسمياً والتي لم يتم فيها منح عفو للحكومة لإجراء مزيد من التحقيق⁶³. وبعد ما يقرب من 10 سنوات من إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وفي عام 2005 تم إنشاء فريق عمل للنظر في هذه القضايا لأغراض المقاضاة بشكل أساسي وليس للعثور على الشخص المفقود. لكن ولأسباب سياسية لم يتم التحقيق بجدية في هذه القضايا، حيث ترك معظم الضحايا دون إجابات على مصيرهم ومكان وجود أحبائهم وبدون عدالة⁶⁴.

وكمثال أحدث فقد أدرجت «هيئة الحقيقة والكرامة» التونسية قضية المفقودين كجزء من ولايتها الأوسع. فقد غطت الولاية جميع انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك أعمال الفساد التي حدثت بين عامي 1955 و2013. وكلفت الهيئة بتقصي الحقائق وتحديد مسؤولية أجهزة الدولة أو أي أطراف أخرى عن الانتهاكات المرتكبة واقترح سبل الانتصاف منعاً للتكرار ووضع برنامج فردي وجماعي شامل للتعويضات.

إن البحث عن المفقودين مذكور فقط في المادة 39 من القانون الأساسي لإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، وهي الهيئة التي تنص على أن الهيئة مسؤولة عن فحص حالات الاختفاء القسري بناءً على البلاغات والشكاوى المقدمة، وكذلك تحديد مصير الضحايا، لكن لم يقدم القانون أي توضيح لكيفية تنفيذ البحث ولا يمنح الهيئة أي قدرات تقنية⁶⁵.

ج) آليات البحث التي تشكل جزءاً من نظام شامل للعدالة الانتقالية

هدفت الآليات الأخرى الأحدث المنشئة في سياقات معقدة لخلق حوافز للناس لمشاركة المعلومات التي لديهم ولكن دون إعاقة حق العائلات في العدالة.

تم إنشاء مكتب الأشخاص المفقودين (OMP) في عام 2016 في سريلانكا، وذلك عقب اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة برعاية مشتركة من سريلانكا، حيث فوّض بالبحث عن الأشخاص المفقودين والتعرف عليهم وكذلك توضيح ظروف فقدان (وذلك على عكس الآليات الإنسانية البحتة التي تركز فقط على تحديد الهوية). كما أنها مكلفة بتحديد سبل الانتصاف التي يحق للضحايا الحصول عليها مع تقديم التوصيات للسلطات. لم يكن لمكتب الأشخاص المفقودين ولاية بالادعاء لكن يمكن للضحايا التماس العدالة من خلال المحكمة الخاصة التي أنشأتها السلطات للتحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء النزاع المسلح. وفي حين أن مكتب الأشخاص المفقودين لا يعيق حق الضحايا في العدالة فإنه لا يمكنه تقديم المعلومات التي يجمعها من خلال تحقيقه إلى أي هيئات قضائية وتنص ولايتها بوضوح على أن «النتائج التي تتوصل إليها لن تؤدي إلى أي مسؤولية جنائية أو مدنية».

في كولومبيا تم إنشاء وحدة البحث الخاصة الكولومبية بموجب اتفاق السلام في عام 2016 كجزء من آلية العدالة الانتقالية، وتتمتع الوحدة بولاية إنسانية موصوفة على النحو التالي في اتفاقية السلام: «ستكون هذه وحدة خاصة رفيعة المستوى ذات طبيعة إنسانية وخارجة عن القضاء، هدفها هو التوجيه والتنسيق والمساهمة في تنفيذ الأعمال الإنسانية للبحث والتعرف على كل الأشخاص الذين يعتبرون في عداد المفقودين أحياءً وأمواتاً ولكلما أمكن ذلك عن مكان وتسليم رفاتهم بكرامة».

62 المكتبة الوطنية للطب. [نقاط القوة والمحدودية في بحث جنوب أفريقيا عن المفقودين في عصر الفصل العنصري](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 1 تموز/يوليو 2011

63 معهد المعلومات القانونية للجنوب الأفريقي. ساركين، ج. [التعامل مع حالات الاختفاء القسري في جنوب أفريقيا \(مع التركيز على قضية نوكوثولا سيميلان\)](#) وفي جميع أنحاء العالم: الحاجة إلى ضمان التقدم العملي في مجال الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويضات (متاح باللغة الإنكليزية). المجلد 1. 2015

64 للمزيد من المعلومات انظر المكتبة الوطنية للطب. [نقاط القوة والمحدودية في بحث جنوب أفريقيا عن المفقودين في عصر الفصل العنصري](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 1 تموز/يوليو 2011

65 اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تونس. [القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 حول إرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها](#). 24 كانون الأول/ديسمبر 2013.

وكما هو الحال في حالة سريلانكا فلا تتمتع الوحدة بصلاحيحة الادعاء ولا يمكن استخدام المعلومات التي تتلقاها في الإجراءات القضائية. ولكن هناك استثناء لبيانات الطب الشرعي التقنية (تقارير الطب الشرعي المتضمنة بيانات ما بعد الوفاة بما يشمل المواد التي تم العثور عليها مع الجثة)

لضمان فعالية العمل الإنساني [لوحدة البحث] ولإرضاء أكبر قدر ممكن من حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وجبر الضرر، وقبل كل شيء لتخفيف معاناتهم، لا يمكن استخدام المعلومات التي تتلقاها [وحدة البحث] لتحديد المسؤوليات في الإجراءات القضائية ولن يكون لها قيمة ثبوتية. في أي حال قد تطلب السلطات القضائية المختصة تقارير الطب الشرعي الفنية والعناصر المادية المرتبطة بالجثة وستكون لها قيمة إثباتية⁶⁶.

يعد تحليل الرفات البشرية وتقرير الطب الشرعي المنتجة من قبل وحدة البحث كجزء من عمليات تحديد الهوية أمراً حيوياً في عملية التعرف ويمكن أن يسهم أيضاً في تأسيس المسؤولية الجنائية، لذا يمكن أن مشاركتها مع السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام (SJP) والتي تعتبر بالتوازي مع وحدة البحث إحدى الآليات الخمس الانتقالية الأخرى المنشئة بموجب اتفاقية السلام التي تقاضي الأفعال التي تعتبر انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة.

كما ينص اتفاق السلام الكولومبي على أن تتعاون وحدة البحث الخاصة بتبادل المعلومات مع لجنة تقصي الحقائق (الآلية الثالثة) المكلفة من بين أمور أخرى بكشف الحقيقة حول الانتهاكات وتحديد المسؤوليات.

لقد أنشأت القضية الكولومبية آلية إنسانية لتقديم الإجابات حول مصير وأماكن وجود عائلات المختفين مع الضمان في الوقت نفسه أن البحث سيسهم في حق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة.

2. إنشاء المؤسسات

إن آليات التعامل مع قضية المفقودين والمفقودين لها بنية مؤسسية مختلفة حسب السياق السياسي والقدرات المتاحة في بلد العمليات للبحث عن الأشخاص المفقودين وتحديد هوياتهم، والتي عادةً ما تعتمد على النظام القضائي والطب الشرعي والمرافق.

أ) آلية مخصصة مشتركة بين الأطراف وتحت إشراف دولي

في نهاية العديد من النزاعات التي تشمل العديد من اللاعبين الإقليميين أو التي لها تأثير دولي قوي، يمكن إنشاء آليات مخصصة تحت رعاية وكالة دولية للجمع بين الأطراف المتحاربة السابقة في آلية ثلاثية أو متعددة الأطراف مكرسة بالكامل لهذه القضية من المفقودين.

تم اعتماد هذا النموذج في قبرص حيث تم إنشاء لجنة الأشخاص المفقودين في عام 1981 بموجب اتفاقية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بدعم من الأمم المتحدة. يتألف مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو من ثلاثة أعضاء، اثنان يعينهما القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك على التوالي (لكن من المفترض أن يعملوا بشكل مستقل) وعضو ثالث تختاره اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويعينه الأمين العام للأمم المتحدة.

تكون الآلية مستقلة وتم إنشاؤها من الصفر، ولديها قدراتها الخاصة لتحديد مكان الرفات واستخراجها والتعرف عليها وإعادتها إلى العائلات، وأنشأت فريقاً من المحققين يعمل كل منهم بجانب من الجزيرة،

66 مرسوم رقم 589 لسنة 2017، المادة: 1؛ القانون التشريعي رقم 01 لسنة 2017 المادة الانتقالية 4.

كما لديها فريق الطب الشرعي الخاص بها والذي يكون من طائفتين بحيث يكون من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، كما تملك مختبر أنثروبولوجي خاص به مثبت في المنطقة العازلة بين جانبي الجزيرة، وأنشأت اللجنة المعنية بالمفقودين CMP أيضاً بنك للبيانات الخاصة بدار من غير القبارصة وممول من الأمم المتحدة، و فقط تحليل الحمض النووي هو الوحيد الذي كان يجري خارج البلاد بواسطة مختبرات متخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

في كل مرة يتم فيها اكتشاف قبر مع اشتباه بكونها ليست قضية جنائية حديثة يتم تسليم القضية تلقائياً إلى اللجنة المعنية بالمفقودين CMP حتى بدون إبلاغ النيابة العامة، فاللجنة تتمتع بولاية الوصول للموقع ولديها ميزانية لتعويض مالكي الأرض التي يُشتبه بوجود القبر فيها عن الخسارة جراء الحفريات (الأراضي الزراعية، تدمير المباني، الطرق، إلخ) حيث لا يتدخل القضاء إطلاقاً في العملية برمتها باستثناء إضفاء الطابع الرسمي على التحديد من خلال إجراء قانوني إداري.

إن لجنة العمل المشتركة المعنية بالمفقودين غالباً ما يتم تقديمها كبرنامج إنساني ناجح ونموذج للتعاون في بيئة ما بعد الصراع، فقد تم التنقيب في 1382 موقعاً وتم التعرف على 994 فرداً وإعادة رفاتهم إلى عائلاتهم⁶⁷.

فوجود ممثل دولي بالآلية كميسر وإجراء الأعمال الفنية من قبل متخصصين وممثلين عن كل من الأطراف المتحاربة السابقة، كل ذلك يمكن أن يعزز الثقة ويسهل إجراء العمليات.

لكن في حالات ما بعد العنف المعقدة هذه حيث لا يتم بناء السلام، يمكن التلاعب بالبحث عن المفقودين واستغلاله سياسياً، كما يمكن للأطراف عرقلة عمل الآلية من خلال وسائل أخرى من بينها تهديد الناس لمنعهم من مشاركة المعلومات أو منع الوصول إليها (سجلات الشرطة والجيش، وسجلات المقابر وما إلى ذلك) وكذلك الوصول إلى المقابر.

مثل هذا النموذج مكلف للغاية لأنه يتطلب بناء قدرة كاملة من الصفر. ف في حين أن العدد التقديري للأشخاص المفقودين في البلاد لا يتجاوز 2000 شخص، فإن ميزانيتها السنوية تصل إلى 3.5 مليون يورو يتم تمويلها من خلال التبرعات بشكل رئيسي من الاتحاد الأوروبي التي تغطي 73% من التكاليف السنوية⁶⁸.

ب) آلية وطنية مخصصة للبحث عن المفقودين

في السياق الوطني لما بعد الصراع، وحين يتم الوصول إلى شكل من أشكال الانتقال السياسي/التسويات للاعتراف بحقوق الضحايا، فغالباً ما يتم البحث عن المفقودين عبر إنشاء آليات وطنية رسمية خصيصاً لذلك، وعندها يتمثل التحدي الرئيسي في تنسيق العمليات مع هيئات الدولة القائمة بالمسؤولية عن البحث عن الأشخاص المفقودين وإدارة الرفات البشرية في الحالات العادية أي الشرطة والقضاء ونظام الطب القانوني.

في سريلانكا تم إنشاء مكتب الأشخاص المفقودين (OMP) كآلية دائمة للبحث عن المفقودين في الصراع الداخلي. بينما تم منحها صلاحيات واسعة النطاق للتحقيق - بما في ذلك استدعاء الشهود وطلب وثائق من الدولة وتفتيش أماكن الاعتقال ومنح الحماية للضحايا والشهود - فإن الأمر يعتمد لحد كبير على القضاء في تنفيذ ولايته⁶⁹.

67 اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص. [الموقع الرسمي](#) (متاح باللغة الإنكليزية)

68 تبلغ الميزانية السنوية 3.5 مليون يورو، 46% منها مخصصة لتكاليف التنقيب واستخراج الجثث، 22% لتكاليف التحليل الأنثروبولوجي، 32% لتحديد هوية الجينات. يتم تمويل 73% من التكلفة السنوية من قبل الاتحاد الأوروبي. للمزيد من المعلومات انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر. [الإجراءات المتكاملة لتوضيح مصير ومكان وجود الأشخاص المفقودين ودعم أسرهم. المؤتمر الدولي، 4-5 أكتوبر 2018، كييف، أوكرانيا](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 2019.

69 اللجنة الدولية للصليب الأحمر. [الإجراءات المتكاملة لتوضيح مصير ومكان وجود الأشخاص المفقودين ودعم أسرهم. المؤتمر الدولي، 4-5 أكتوبر 2018، كييف، أوكرانيا](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 2019.

يتوجب على المكتب تقديم طلب إلى محكمة الصلح المناسبة المختصة إقليمياً للحصول على قرار بإجراء حفر في مواقع القبور المشتبه فيها، أيضاً مكتب الأشخاص المفقودين OMP ليس مسؤولاً عن استخراج الجثث ولكنه يمول القضاء الذي يوظف بدوره خبراء لتنفيذ العمل، كما يتوجب عليه استئذان المحكمة للعمل كمراقب خلال استخراج الجثث أو وفي المراحل العديدة التالية من عملية تحديد الهوية. علاوة على ذلك يتعين على المكتب تقديم طلب للقاضي المختص إقليمياً لإصدار مذكرة تفتيش تمكن موظفي المكتب من الوصول للمعلومات المتصلة المتعلقة بالتحقيق.

هذا الافتقار إلى الاستقلالية من قبل مكتب الأشخاص المفقودين OMP يعرض البحث عن المفقودين للتغييرات السياسية والتلاعب، وهو أحد الأسباب الرئيسية لعدم استخراج القبور ولم يتم تقديم إجابات للعائلات منذ إنشائه في عام 2016.

في لبنان قانون رقم 105/2018 القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للمفقودين والمختفين قسراً يندرج تحت نفس النموذج.

وبينما تتولى اللجنة قيادة وتنسيق البحث عن المفقودين، فإنها تفتقر إلى السلطة اللازمة لممارسة صلاحياتها بشكل فعال. فعلى سبيل المثال بينما تتمتع اللجنة بصلاحيات حماية المقابر المعرضة لخطر التدمير إلا أنها لا تملك السلطة لفرض تدابير الحماية. كما يتعين على اللجنة عندما تحدد موقع مقبرة جماعية إبلاغ المدعي العام ذي الاختصاص الإقليمي الذي لديه سلطة استملاك الموقع وتقرير ما إذا كانت هناك أدلة كافية لحمايته والتنقيب. في سياق لا تزال فيه المقاومة السياسية القوية لمعالجة القضية مهمة وحيث لا يكون القضاء مستقلاً، فإن هناك مخاطرة كبيرة في أن يصاب عمل اللجنة بالشلل.

في كولومبيا حيث يقدر العدد الإجمالي للمختفين والمفقودين بأكثر من 100000 شخص، أنشأت السلطات في الماضي اللجنة الوطنية للبحث عن المفقودين (Comisión Nacional de Búsqueda de Desaparecidos)، المكلفة بالتحقيق في جرائم الاختفاء القسري⁷⁰. لكن اللجنة فشلت في تقديم إجابات للعائلات، ويعزى ذلك رئيسياً لنقص الدعم الاقتصادي إضافةً للدور المحدود للهيئة في عملية البحث التي اقتصر على تنسيق العمليات بين كيانات الدولة المختلفة التي تتوزع صلاحيات البحث فيما بينها، كالنيابة العامة والمعهد الوطني للطب الشرعي وعلومه (INMLCF)، والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة (ICBF) ووزارة الداخلية، من بين أمور أخرى. ولأن اللجنة لم يكن لها دور قيادي، فإن عمل الكيانات المختلفة المعنية كان مفككاً أو بشكل مجزأ حيث لعب كل قسم دوراً محدداً اعتماداً على سلطته وكفاءته لكنهم لم يساهموا في عملية البحث على هذا النحو. وإضافةً لمسألة الملكية والأراضي كان هناك نقص في الخبرة المؤسسية في تنفيذ عمليات البحث⁷¹.

بناءً على هذه التجربة السابقة وكجزء من اتفاقية السلام (2016)، أنشأت السلطات الكولومبية وحدة مخصصة للبحث عن «وحدة البحث عن الأشخاص المفقودين (UBPD)» التي بدأت العمل رسمياً في أغسطس 2017.

تتمتع الوحدة باستقلالها التشغيلي والمالي، وفي الربع الأخير من عام 2018، كانت لديها ميزانية تشغيلية تبلغ 26.3 مليون دولار بإجمالي 522 موظفاً⁷².

لا تزال الوحدة بحاجة إلى تعاون هيئات الدولة الأخرى ولكنها وبخلاف اللجنة السابقة فهي مسؤولة عن قيادة البحث، حيث ينص القانون التشريعي المنشئ لـ UBPD على أن «كيانات الدولة ستوفر كل التعاون المطلوب من قبل الوحدة. مشاركة الضحايا ومنظماتهم في جميع مراحل البحث والموقع والتعافي والتعرف على رفات الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن فقدانهم في سياق النزاع المسلح وتسليمهم بطريقة «كريمة»⁷³.

70 المركز الدولي للعدالة الانتقالية. [فرصة كولومبيا للوفاء بالتزاماتها التاريخية للمخفيين](#). 1 أيلول/سبتمبر 2016

71 وحدة البحث عن الأشخاص المفقودين. [تصميم وتنفيذ خطة البحث الوطنية](#) (متاح باللغة الإسبانية). 5 أيار/مايو 2020

72 اللجنة الدولية للصليب الأحمر. [الإجراءات المتكاملة لتوضيح مصير ومكان وجود الأشخاص المفقودين ودعم أسرهم](#). [المؤتمر الدولي، 4-5 أكتوبر 2018، كييف، أوكرانيا](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 2019.

73 القانون التشريعي رقم 01 لسنة 2017 المادة الانتقالية 3.

تم تفصيل إجراءات التشغيل ودور كل كيان مشارك في البحث في خطة البحث الوطنية (PNB)، وهي عبارة عن وثيقة من 74 صفحة طوّرت بواسطة وحدة البحث وتم إطلاقها في مايو 2020.⁷⁴

ج) قيادة الخبراء لعمليات البحث

عندما تفتقر السلطات في بعض السياقات للقدرة أو للإرادة السياسية لإنشاء آليات رسمية للبحث عن المفقودين أو المختفين، فعندها تحل المنظمات المتخصصة كبديل لهم.

في غواتيمالا، حيث يقدر العدد الإجمالي للمختفين بـ 45000 شخص⁷⁵، لم تتولى الدولة مطلقاً مسؤولية البحث عن المفقودين والمختفين من النزاع المسلح الداخلي. لم يُسن أي قانون ولم يتم إنشاء أي آليات بحث على الإطلاق. فبينما كان الصراع لا يزال مستمراً في الثمانينيات، حاولت عائلات المختفين في المناطق الريفية البدء في استخراج الجثث من المقابر الجماعية وطلبت دعم علماء الأنثروبولوجيا الشرعيين الموجودين في شيلي والأرجنتين. ومع الوقت تمكنوا من تطوير القدرات داخل البلاد وفي منتصف التسعينيات تم إنشاء مؤسسة الأنثروبولوجيا الجنائية في غواتيمالا (FAFG). طورت منظمة الخبراء المستقلة هذه قدرة داخلية مهمة من أجل إجراء كل خطوة من خطوات البحث عن المفقودين: التحقيق وجمع بيانات ما قبل الاختفاء وعينات BRS، واستخراج الجثث، وتحليل الطب الشرعي للرفات، وتحديد الحمض النووي وإعادةه للعائلات.⁷⁶

قامت وحدة النزاع المسلح الداخلي في العقد الأول من الألفية الثانية والتي تم إنشاؤها تحت إشراف مكتب حقوق الإنسان التابع لمكتب المدعي العام بتعيين مؤسسة الأنثروبولوجيا الجنائية FAFG كخبير جنائي مستقل لاستعراض وتنفيذ البحث عن المفقودين. ومن يومها أحال مكتب المدعي العام جميع القضايا المتعلقة بالنزاع المسلح إلى مؤسسة الأنثروبولوجيا الجنائية FAFG وقد قامت الأخيرة بحفريات فيما يقرب من 1650 موقعاً للقبور واستخرجت رفات أكثر من 9000 ضحية.⁷⁷

يتم إجراء العمليات من قبل فريق مكون من 90 فرداً بينهم 65 يقومون بأعمال الطب الشرعي، وبميزانية قدرها 3.5 مليون دولار أمريكي سنوياً ويتم تغطية هذه الميزانية بالكامل من خلال صناديق التعاون الدولي لأن دولة غواتيمالا لا تقدم أي تمويل.

تجربة مبتكرة أخرى هي لجنة الطب الشرعي التي تم إنشاؤها في أغسطس 2013 للتعامل مع قضية المهاجرين المفقودين في أمريكا الوسطى، بمبادرة من منظمات المجتمع المدني من المكسيك وهندوراس والسلفادور وغواتيمالا، تم تفويض هذه اللجنة لاستخراج الرفات التي عثر عليها في المقابر الجماعية والتعرف عليها وإعادةها فيما يتعلق بثلاث مذابح للمهاجرين ارتكبت بين عامي 2010 و2012 في شمال المكسيك وتسهيل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية بطريقة كريمة.⁷⁸

74 وحدة البحث عن الأشخاص المفقودين. [تصميم وتنفيذ خطة البحث الوطنية](#) (متاح باللغة الإسبانية). 5 أيار/مايو 2020
75 منظمة العفو الدولية. [مدينة المفقودين - ثلاثة عقود من البحث عن المفقودين في غواتيمالا](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

76 لدى مؤسسة الأنثروبولوجيا الجنائية في غواتيمالا خمسة أقسام للطب الشرعي وهي:
• وحدة التحقيق (المقابلات وجمع عينات الحمض النووي)
• علماء الطب الشرعي (استخراج الرفات)
• عالم أنثروبولوجيا الطب الشرعي (تحليل العظام وسبب الوفاة وأخذ عينة من العظام)
• مختبر الحمض النووي الداخلي الذي يقوم بتحليل العينة لاستخراج ملف تعريف الحمض النووي
• فريق تأكيد الهوية (الفريق الذي يقوم بمراجعة جميع المعلومات المرتبطة بالحالة لوضع فرضية حول هوية الرفات وتقديمها إلى لجنة تحديد الهوية التي تقر ما إذا كان هناك معلومات كافية تؤكد هوية الرفات)

77 مقابلة مع إيريك هندرسون، المساعدة الخاصة للمدير التنفيذي لمؤسسة الأنثروبولوجيا الجنائية في غواتيمالا (FAFG)
78 اللجنة الدولية للصليب الأحمر. [أولى المحاولات في المكسيك وأمريكا الوسطى لمعالجة ظاهرة المهاجرين المفقودين والمختفين](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 2018

اللجنة هي هيئة مختلطة مكونة من مكتب المدعي العام المكسيكي وفريق الطب الشرعي للأنثروبولوجيا الأرجنتيني (EAAF) ولجان أهالي المفقودين والمهاجرين المختفين، والمنظمات غير الحكومية من السلفادور وهندوراس وغواتيمالا والمكسيك.

وفقاً لاتفاقية إنشاء اللجنة⁷⁹ فإن النيابة العامة وفريق الطب الشرعي EAAF مسؤولتين عن الجوانب العلمية، بينما توفر منظمات المجتمع المدني البيانات والمعلومات، وتقوم لجان العائلات بتسهيل إقامة اتصالات مع أقارب المهاجرين المفقودين والمختفين.

إن وجود الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وكذلك خبراء الطب الشرعي المعين من الدولة والمستقلين (EAAF) يسمح ببناء الثقة بين عائلات المهاجرين المفقودين والمختفين.

وتجدر الإشارة لأنه بينما تشير لجنة الطب الشرعي في الوقت الحاضر فقط إلى استخراج الجثث والتعرف على الرفات المرتبطة بالمجازر الثلاث الخاصة بالمهاجرين، فإن لجان أقارب المختفين المكسيكيين دعت إلى معالجة قضاياهم من قبل نفس اللجنة حيث تعتقد هذه العائلات أن الدور المركزي لخبير الطب الشرعي المستقل سيزيد من فرصها في معرفة مصير ومكان أحبائها.

عندما لا ترقى قدرة الطب الشرعي إلى مستوى التحديات وحيثما يعوق انعدام الثقة بين مجموعات الضحايا تجاه السلطات إنشاء عملية تقودها الدولة، فإن العملية التي يقودها الخبراء تشكل ابتكارات مثيرة للاهتمام. ومع ذلك فإن المنظمات الخيرة تفتقر للوسائل القانونية الكافية لممارسة الضغط على الأفراد الذين يحجمون عن تزويدهم بالمعلومات. كما أنها تعتمد على رغبة السلطات في الوصول إلى المعلومات الرسمية ومواقع الدفن.

3. دروس مستفادة لسوريا

تعتبر كل آلية موصوفة في هذا القسم فريدة لأنها مصممة لسياق معين، ولكن من تحليل هذه الآليات المختلفة يمكننا استخلاص بعض التوصيات المهمة لسوريا لضمان آلية تسمح بعملية بحث فعالة تلبى احتياجات الضحايا

1. التفويض على أساس احتياجات وأولويات الضحايا:

يجب أن تكون احتياجات الضحايا وأولوياتهم مركزية في اعتماد أي آلية. ففي حين أن مثل هذه الآليات عادة ما تعالج الاحتياجات الأخرى للمجتمع أو هي جزء من عملية انتقالية أوسع تهدف إلى بناء السلام، لا ينبغي أن تتم هذه العملية على حساب احتياجات الضحايا.

لا يجوز أن يكون هناك أي تمييز في معالجة قضية المفقودين والمختفين. يجب إدراج جميع الضحايا وبدون استثناء، ويجب التحقيق في جميع حالات الاختفاء مهما كانت ظروفها ومرتكبها.

تحديد الوقت للتفويض مسألة حساسة يجب التفاوض بشأنها في كل سياق. يجب أن تسترشد بأسئلة الجدوى بدلاً من الاعتبارات والتلاعبات السياسية.

إن آليات البحث التي تركز فقط على توضيح مصير ومكان وجود المفقودين من أجل زيادة فرصهم في النجاح لا ينبغي أن تعرض للخطر الحقوق الأخرى للعائلات (الحق في العدالة والحق في التعويضات). ولا ينبغي أن تمنح مثل هذه الآليات العفو، بل ينبغي أن تسهل متابعة الضحايا للعدالة من خلال هيئات قضائية أخرى.

إن البحث عن المفقودين والمختفين عملية طويلة ومعقدة تتطلب التزاماً وجهوداً طويلة المدى. ومن الضروري للغاية التخطيط لولاية طويلة الأجل وقابلة للتמיד بناءً على النتائج المحققة ومتطلبات الضحايا.

2. الاستقلالية والدور القيادي:

يجب أن تكون أي آلية مسؤولة عن البحث عن المفقودين والمختفين مستقلة وبنفس الوقت مكاملة لهيئات الدولة الأخرى المسؤولة عن البحث والتعرف على المفقودين والمختفين. يجب أن يكون لها دور قيادي في العملية وقادرة على ممارسة صلاحياتها، لا سيما الوصول لكل أماكن الاحتجاز والسجلات الرسمية والشهود والمقابر الجماعية المحتملة، والقدرة على حماية مواقع القبور ومركزية بيانات ما قبل الاختفاء، والحمض النووي وبيانات ما بعد الوفاة، وإنشاء سجل للمقابر السرية، ووضع بروتوكولات العمليات التي ينبغي اتباعها وتنفيذها من قبل جميع هيئات الدولة الأخرى المشاركة في عملية البحث، يجب أن يضمن القانون استقلالها ودورها الريادي.

3. حسن التنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى:

من الضروري ضمان التنسيق السليم والتعامل بين مختلف الأجهزة المشاركة في مراحل البحث المختلفة. وينبغي أن تستند إلى فهم واضح لمؤسسات الدولة وإجراءاتها من أجل تجنب ازدواجية المهام وتحسين المعرفة والخبرة لكل مؤسسة معنية.

4. الموارد المالية والبشرية:

يجب أن تمتلك آلية البحث الموارد اللازمة للقيام بمهامها. حيث يتوجب إجراء تقييم للقدرة الحالية لتطوير خطة بناء القدرات لبناء وتعزيز أنظمة التحقيق والطب القانونية المحلية بمرور الوقت.

في بيئة ما بعد النزاع وعندما يكون عدد حالات الأشخاص المفقودين مهماً، يتوجب إنشاء فريق متعدد التخصصات للطب الشرعي وحصر تكليفه بالعملية، بالإضافة إلى مرافق مخصصة. يجب تقديم المساعدة من قبل المنظمات الخيرة لبناء القدرات المحلية والتأكد من أن البروتوكولات الموضوعية تحترم المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

من الأهمية بمكان تأمين الاستدامة المالية لآلية البحث منذ الإنشاء. فعمليات البحث تعتبر مكلفة للغاية وعدم وجود ميزانية مخصصة يمكن أن يعيق العمليات.

5. دعم ومشاركة الضحايا:

يجب أن يشارك الضحايا في عملية البحث من مرحلة تصميم الآلية، كما يجب حضورهم في بنية صنع القرار الخاص بالآلية. يجب الاعتراف بخبراتهم ومعرفتهم بعملية البحث وتسهيل مشاركتهم في كل خطوة من العملية.

من الضروري ضمان التبادل الدائم والتفاعل مع الضحايا أثناء عملية البحث من خلال وحدة مخصصة يتم إنشاؤها داخل الآلية لتكون مسؤولة عن الاتصال بالضحايا، والتأكد من شفافية العملية وتلبية احتياجاتهم وأسئلتهم.

يجب أن تتمتع الآلية أيضاً بالقدرة على تقديم الدعم للضحايا (قانونياً ومالياً ونفسياً اجتماعياً) خلال البحث، بدءاً من مرحلة التحقيق لحين تحديد هوية الجثث، وهذا يتطلب إجراءات مخصصة واهتماماً مهنيًا.

٧. زخم سياسي وإطار قانوني شامل

تبين دراسة وتحليل الآليات في مختلف السياقات أن معالجة قضية المفقودين والمختفين بطريقة شاملة ومستدامة أمر يتطلب إرادة سياسية مطلقة مدعومة بإطار قانوني واضح وشامل.

1. بناء الزخم السياسي وضمان استمراره لمعالجة هذه القضية

إن بناء الزخم السياسي حول أهمية معالجة قضية المفقودين والمختفين عملية طويلة تعتمد على عدة عوامل داخلية وخارجية معقدة وفريدة لكل سياق. يسلط هذا القسم من التقرير الضوء على بعض التوصيات لسوريا من خلال تحليل تجربتي كولومبيا ولبنان.

كولومبيا

منذ البداية كان ضحايا النزاع المسلح الداخلي - وخاصة المفقودين والمختفين - في قلب المفاوضات بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك-الجيش الشعبي)، والتي توجت بتوقيع اتفاقية في 24 آب/أغسطس 2016 لإنهاء الصراع.

كان الاتفاق رقم 62 (الموقع في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2015) واحداً من الاتفاقيات العديدة بين الطرفين، والتي عقدت خلال المفاوضات لتهدئة النزاع وبناء الثقة في عملية السلام. يتناول هذا الاتفاق على وجه التحديد مشكلة المفقودين والمختفين في كولومبيا،⁸⁰ وينص على العديد من التدابير الإنسانية بالإضافة إلى تغييرات مؤسسية لمعالجة هذه القضية.⁸¹ اتفقت الأطراف على تدابير فورية لتسريع عملية البحث عن رفات المفقودين والتعرف عليها وإعادةها بطريقة كريمة إلى العائلات

* دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC والمعهد الوطني للطب الشرعي، بدعم من مكتب المدعي العام، إلى توحيد المعلومات ذات الصلة من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك - الجيش الشعبي) ومنظمات الضحايا.

* وافقت الحكومة الكولومبية على تسريع عملية تحديد هوية الأشخاص المجهولين - بما في ذلك ضحايا عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وأولئك الذين ماتوا أثناء العمليات الأمنية وتم وضعهم في المقابر دون تحديد هوياتهم - وتسليم رفاتهم إلى أفراد عائلاتهم.

* وافقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على تسليم المعلومات للمساعدة في تحديد مكان الضحايا والتعرف عليهم.

* ساعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حسب الحاجة في الاتصال بأفراد عائلات العناصر المفقودين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

كذلك تم الاتفاق على إنشاء وحدة بحث جديدة عن المفقودين (وحدة البحث عن المفقودين) بمجرد توقيع الطرفين على اتفاق سلام نهائي.

جاء الاتفاق رقم 62 نتيجة لزخم سياسي أوسع يتعلق بالحاجة إلى وضع حد للصراع المستمر منذ 50 عاماً، والذي يُعزى بشكل أساسي إلى السياق السياسي الوطني والإقليمي المتغير. وبعد محاولتين فاشلتين لإجراء محادثات رسمية بين الطرفين في عامي 1984 و1999، عادت القوات المسلحة الثورية الكولومبية -

80 توجد في اللغة الإسبانية كلمة واحدة تطلق على المفقودين والمختفين «desaparecidos»

81 معهد الولايات المتحدة للسلام، [اتفاق السلام الكولومبي بشأن المفقودين](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 25 تموز/يوليو 2016.

الجيش الشعبي إلى طاولة المفاوضات بعد أن أدركت أنها لن تحقق نصراً عسكرياً على الدولة في وقت وصل فيه السياسيون اليساريون والمعارضون في البلدان المجاورة إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. كذلك قبلت الدولة التفاوض على السلام لأنها، وعلى الرغم من نجاحها في ساحة المعركة وفي حشد معظم الرأي العام ضد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، فقد تعرضت لضغوط من السكان لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح.⁸²

تأثر الاتفاق الخاص بقضية المفقودين بجهود المناصرة المتواصلة لأسير المفقودين الذين أدوا دوراً أساسياً في عملية السلام. كما لعب اعتماد «النهج الإنساني» دوراً مهماً لأنه ركز على العثور على جميع المفقودين خلال الصراع المستمر منذ 50 عاماً بغض النظر عن الجماعات المسؤولة أو ظروف الاختفاء. واستفادت العملية أيضاً من خبرات الخبراء الدوليين وحظيت بدعمٍ دستوري وإطارٍ قانوني.

ومع ذلك، أدان المنتقدون عدم تسييس القضية و«تجانس» الضحايا الذين تم تقديمهم على أنهم «ضحايا 50 عاماً من الصراع» مما سبب برأيهم إخفاء حقيقة غياب السلام والمصالحة الحقيقيين وأعطى الأولوية لضرورة طي صفحة الماضي من أجل مستقبل سلمي.⁸³ كما أعربوا عن أسفهم لتلاعب السلطة بإيمان الكولومبيين بالشرعية لجعل السكان يعتقدون أن قدرة القانون على التغيير يمكن أن تكون بديلاً لفشل السلطات المزمّن في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وسن تدابير ملموسة أخرى.

وبالفعل، فبينما أدى اتفاق السلام إلى إنشاء آليات العدالة الانتقالية الشاملة التي نص عليها التشريع (وحدة البحث عن المفقودين، لجنة الحقيقة، الولاية القضائية الخاصة للسلام، برنامج جبر الضرر الإداري، مؤسسة ضمان عدم التكرار)، إلا أن تنفيذه تعرقل أو تأخر بسبب العديد من المناورات السياسية لإبطاء العمليات، وخاصة عمل الولاية القضائية الخاصة للسلام (اعتماد العنصر القضائي في نظام العدالة الانتقالية). هذا وقد دعا الحزب الحاكم الحالي إلى إجراء استفتاء لحل نظام العدالة الانتقالية الشامل.

تُظهر تجربة كولومبيا هشاشة أي عملية سلام وأهمية الالتزام السياسي طويل الأمد بقضية المختفين حتى في السياقات التي نجحت في اعتماد أطر قانونية شاملة ومصممة بشكل جيد.

لبنان

غابت في لبنان قضية المفقودين والمختفين بشكل كامل عن مفاوضات السلام التي عقدت في الطائف عام 1990. تم التوقيع على الاتفاق من قبل قادة الميليشيات الذين كانوا جميعاً مسؤولين عن اختفاء آلاف الأشخاص، ولم تمارس عليهم أي ضغوط سياسية خارجية من رعاة اتفاق السلام لمعالجة هذه القضية. كانت عائلات المفقودين والمختفين ضعيفة سياسياً وغير مرئية اجتماعياً، بعكس سياقات ما بعد الديكتاتورية حيث أصبحت رمزاً للمعارضة السياسية. تكونت هذه العائلات من جميع الطوائف التي كانت ضحية للجماعات المسلحة المختلفة. قبل المجتمع المرهق من سنوات الحرب الخمسة عشر والمتطلع لإعادة إعمار البلاد اتفاق السلام هذا الذي حرم جميع الضحايا من حقوقهم.

ومع ذلك، لم يتوقف أفراد عائلات المفقودين عن الحشد مطالبين بإجابات. وعلى النقيض من عائلات المفقودين في بلدان أخرى في المنطقة، لم تواجه قمعاً عنيفاً من جانب السلطات. بدلاً من ذلك، تجاهل القادة السياسيون الموضوع أو تلاعبوا به. ففي حين أنشأت السلطات في عامي 2000 و2001 لجنتين رسميتين لمعالجة هذه القضية، إلا أن كل جمعيات عائلات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني اتفقت على أن هذه اللجان صُممت لتفشل ولتخلق القضية نهائياً دون تقديم أي إجابات. قامت استراتيجية القادة السياسيين على كسب الوقت، على أمل أن تُنسى القضية مع تقدم الأهالي في السن وتضاؤل فرص العثور على أي مفقود.

82 المركز النرويجي لأبحاث بناء السلام، كريستيان هيرولزهايمر، *الابتكار في عملية السلام الكولومبية* (متاح باللغة الإنكليزية)، 27 حزيران/يونيو 2016.

83 مايكل همفري، *الحياة السياسية للمختفين في فترة الانتقال من الصراع إلى السلام في كولومبيا* (متاح باللغة الإنكليزية)، أكتوبر 2018.

وفي لبنان، يُعتقد عموماً أن مصير الضحية يعتمد بشكل كبير على هوية مرتكب الجريمة. أدى هذا في البداية إلى إنشاء عدة مجموعات ضحايا ومنظمات حقوقية بناءً على الجاني المشتبه به (إسرائيل وسوريا وميليشيات محلية مختلفة)، حيث أكدت هذه المجموعات على استراتيجيات وحلول مختلفة، اعتماداً على هوية الجناة. بدأ هذا يتغير في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما اجتمعت مجموعات الضحايا للعمل على رسم استراتيجية جماعية تركز على حق جميع عائلات المفقودين والمختفين في معرفة مصير أحبائهم. وفي عام 2008، تم تقديم مذكرة موقعة من 17 منظمة حقوقية لبنانية إلى رئيس الجمهورية تطالب بعدة أمور أبرزها: فتح تحقيق، تحديد مواقع المقابر الجماعية واستخراج الجثث منها في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، إنشاء قاعدة بيانات للحمض النووي لأقارب كل المختفين، إنشاء «لجنة الحقيقة والمصالحة»، وإنشاء لجنة وطنية مستقلة ومحيدة لإدارة وتنفيذ هذه الخطة تتألف من محامين وممثلي المجتمع المدني وأخصائيي الطب الشرعي والمنظمات غير الحكومية الدولية.⁸⁴

وفي حين تعهدت الحكومة بالتعامل مع هذه القضية «لحلها في أقرب وقت ممكن»، إلا أن السلطات لم تتخذ أي إجراء جدي على الإطلاق. وفي المقابل قامت جمعيات العائلات بدعم من منظمات المجتمع المدني عام 2012 بصياغة قانون لإنشاء آلية رسمية للتحقيق في مصير ومكان وجود المفقودين. وأعقب ذلك في 4 مارس/أذار 2014 قرار تاريخي لمجلس الدولة -أعلى محكمة إدارية- أقر «الحق في المعرفة» لعائلات المفقودين والمختفين عندما قضى بضرورة السماح للعائلات بالوصول إلى ملفات التحقيق والتقارير الكاملة للجان تقصي الحقائق حول المفقودين والمختفين قسرياً في لبنان والتي تم تشكيلها عام 2000.

في 16 أبريل/نيسان 2014، أعلن عضوا البرلمان غسان مخبير وزياد القادري تقديم مشروع قانون إلى البرلمان «لإنشاء هيئة رسمية تكون لها كافة الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه القضية [المفقودين والمختفين قسرياً] لنصل إلى يوم نعيد فيه الأحياء منهم ونسترجع رفات الأموات».

بعد أربع سنوات، أي بعد 27 سنة من انتهاء النزاع، أصدر البرلمان أخيراً قانون الأشخاص المفقودين والمختفين قسراً (القانون 105 لعام 2018)، المستوى بشكل أساسي من مشروع القانون الذي قدمته جمعيات أسر الضحايا في السابق.⁸⁵ وعلى الرغم من أن اعتماد القانون جاء نتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها هذه الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، إلا أنه كان بمثابة مفاجأة بالنسبة للكثيرين. إن الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير السياسي معقدة وترتبط جزئياً بالديناميكيات السياسية الداخلية. لكن يمكننا استخلاص بعض الدروس لسوريا

* إن توحيد أصوات جمعيات أسر الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية وجهودها في مناصرة هدف مشترك وواضح -وهو اعتماد مشروع القانون- عزز الزخم السياسي داخل البرلمان الذي تم انتخابه في 6 أيار/مايو 2018 - أول انتخابات منذ عام 2009.

* ينص مشروع القانون الذي تم إقراره على إنشاء آلية تحقيق تتولى فقط التحقيق في مصير ومكان وجود المفقودين، وتسليم رفاتهم إلى ذويهم، دون التطرق لمسؤوليات الجناة. كان من الواضح أن الحصانة الممنوحة لأي شخص يكشف عن معلومات هي أحد الأسباب الرئيسية وراء إقرار القانون. قدمت لجنة عائلات المفقودين هذا التنازل الكبير عن حق الضحايا في العدالة لأنها أرادت تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للعائلات -حقهم في المعرفة- على أساس أنه «أفضل ما يمكن الحصول عليه».

* نعتقد أن صناع القرار السياسي وافقوا على إقرار القانون أيضاً بسبب قدرتهم على عرقلة عمليات لجنة التحقيق. حيث أنه على الرغم من أن القانون يمنح الهيئة صلاحيات واسعة، إلا أن قدرتها على تنفيذ مهامها تعتمد إلى حد كبير على السلطة القضائية والشرطة حيث يعمل الكثير من الأشخاص التابعين لزعماء الطوائف. كذلك، نص القانون على أن تكون الهيئة مستقلة مالياً، إلا أنه في ذات

84 لنعمل من أجل المفقودين. لين معلوف. [الاختفاء القسري في لبنان: إرث الأمة الذي لا ينضب](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 1 تموز/يوليو 2009

85 تم اعتماد مشروع القانون في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

الوقت لم يخصص لها ميزانية، مما يجعلها تعتمد في نهاية المطاف على الحكومة. ومن جهة أخرى، نص القانون على إمكانية تغطية 75% من إجمالي ميزانية الهيئة من خلال التبرعات والدعم المالي من جهات محلية أو دولية (على أن تغطي الدولة الربح المتبقي)، لكنه أيضاً أعطى الحكومة القدرة على التحكم في الوصول إلى الأموال القادمة من الخارج، لأن أي تمويل خارجي يجب أن يكون «متوافقاً مع القوانين النافذة ويوافق عليه بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء»⁸⁶ ويمكن استخدام هذا النص لمنع الهيئة من الوصول إلى الأموال الخارجية.

في حين يعد القانون رقم 105 لعام 2018 علامة فارقة في النضال الطويل لحمل الدولة اللبنانية على تحمل مسؤوليتها في الكشف عن مصير المفقودين ومكانهم، تعين على جمعيات العائلات ومنظمات المجتمع المدني مضاعفة الجهود للتصدي للعقبات والمناورات السياسية وضمان أداء اللجنة لمهامها.

الدروس المستفادة لسوريا

يتطلب بناء الزخم السياسي بشأن قضية المفقودين والمختفين العديد من العوامل ويشمل العديد من اللاعبين الذين يختلفون من سياق إلى آخر. لذا من المستحيل رسم نموذج يمكن اتباعه في سوريا، ولكن يمكن تسليط الضوء على دروس مهمة من تجرتي كولومبيا ولبنان.

1. اتخاذ إجراءات عاجلة لتسليط الضوء على مصير المفقودين كشرط مسبق لأي اتفاق سلام

ينبغي لأي اتفاق سلام حقيقي أن يتضمن كشرط مسبق اتفاقاً بين الأطراف المتحاربة على تدابير عاجلة يمكنها الإضاءة على مصير المفقودين والمختفين (النهج الإنساني). وهذا أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة والتأكد من أن هذه القضية ستظل أولوية.

يشدد قرار مجلس الأمن رقم 2254 على ضرورة اتخاذ تدابير بناء الثقة لدفع الجهات الفاعلة نحو تسوية سياسية تشمل إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفياً.

كما أشرنا سابقاً، في الإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص إلى سوريا جير بيدرسن أمام مجلس الأمن في 29 آب/أغسطس 2019، قال بيدرسن أن اتخاذ إجراءات هادفة بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين من شأنه أن يساعد في فتح المجال للعملية السياسية. وأشار أيضاً إلى أن إطلاق اللجنة الدستورية يجب أن يكون مصحوباً بإجراءات ذات تأثير حقيقي على الأرض. ومن الممكن أن يكون اتخاذ إجراء حقيقي بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين أحد هذه التدابير، إذا ما تم بطريقة مجدية وعلى نطاق واسع.⁸⁷

أطلقت الأمم المتحدة اللجنة الدستورية السورية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، والتي تتألف من 150 سورياً، مقسمين بالتساوي بين مسؤولين مؤيدين للحكومة السورية، وجماعات المعارضة والمجتمع المدني السوري، وذلك لتنفيذ تدابير قرار مجلس الأمن رقم 2254 حول تسوية سياسية، بما في ذلك صياغة الدستور والتحضير من أجل انتخابات حرة ونزيهة.

لكن بينما كانت اللجنة تعقد اجتماعها الخامس والأخير في 25 كانون الثاني/يناير 2021، لم يكن قد تم اتخاذ أي من الخطوات المذكورة. يدعو المنتقدون ممن يعتبرون أن اللجنة فقدت الشرعية القليلة التي كانت تتمتع بها إلى إيقاف نشاط اللجنة وإنشاء آلية دبلوماسية جديدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254، سواء بالإضافة إلى اللجنة الحالية أو بدلاً منها.⁸⁸

86 المادتان رقم 23 و24 من القانون رقم 105 لعام 2018 الباب الثالث حول شؤون الهيئة المالية وميزانيتها

87 الأمم المتحدة. [S/PV.8609](#) في 29 آب/أغسطس 2019

88 مجلة القانون الدستوري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [سوريا: اللجنة الدستورية لم تعد كافية](#) (متاح باللغة الإنكليزية). 25 شباط/فبراير 2021

وأياً كانت الآلية، فإن التجربة الكولومبية تبين لنا أن بناء الزخم لأجل عرض تسوية سياسية يتطلب اتفاقات مسبقة ذات أهداف محدودة ونتائج ملموسة يمكن تحقيقها بسرعة لإظهار الرغبة والقدرة على تقديم الإجابات.

ينبغي تخصيص إحدى هذه الاتفاقيات لمعالجة وضع المعتقلين والمختطفين والمفقودين. ترد تفاصيل الإجراءات الواجب اتخاذها في عدد من التقارير التي نشرتها منظمات حقوق الإنسان الدولية والأمم المتحدة، حيث ينبغي أن تتناول ما يلي:

* ظروف الاحتجاز

يتوجب على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى ضمان وجود كل الأشخاص المحرومين من حريتهم في ظروف لائقة وعدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كذلك يجب أن يتوقف إعدام المعتقلين بشكل فوري. وينبغي أن يتوفر للمحتجزين الغذاء والماء الكافيين والملبس والمأوى ومتطلبات النظافة الشخصية والرعاية الطبية المناسبة.

* وصول المنظمات المستقلة إلى السجون

ينبغي على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى إتاحة إمكانية وصول المنظمات المستقلة والإنسانية إلى جميع أماكن الاحتجاز دون عوائق، بما في ذلك السجون الرسمية ومراكز الاحتجاز قبل المحاكمة أو تلك التابعة لجهات المخابرات، إضافة لمرافق الاحتجاز الإداري والمستشفيات ومؤسسات الطب النفسي وأماكن الاحتجاز غير الرسمية.

* إيقاف الحجز الانفرادي

على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى إعداد قوائم بأسماء المعتقلين لديها، بالاشتراك مع المنظمات المستقلة والإنسانية، مع تحديد الوضع القانوني لجميع المحرومين من حريتهم ومكان تواجدهم. كما ينبغي نقل المحتجزين دون تأخير إلى أماكن الاحتجاز الرسمية، أو إلى المرافق الطبية لتلقي العلاج. كذلك يجب السماح لكل المحتجزين بالاتصال بأسرهم والحصول على محامٍ.

* الإفراج العاجل والإنساني عن السجناء

وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2254 (2014) و2258 (2015)، ينبغي على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع إطلاق سراح المحتجزين الأكثر عرضة للخطر فوراً ومن طرف واحد، وبخاصة المرضى والمسنين والأطفال والنساء وذوي الإعاقة. كما ينبغي إطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفياً أو الذين يقضون أحكاماً بسبب جرائم تتعلق بممارستهم الحقوق الأساسية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (والذي صدقت عليه سوريا في 23 آذار/مارس 1976) بشكل عاجل دون قيد أو شرط. وعلى وجه الخصوص الحق بحرية الفكر والوجدان والدين، وحرية التعبير والوصول للمعلومات، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

* إعادة رفات المتوفين

على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى أن تعيد إلى الأهالي وبشكل فوري رفات الأشخاص الذين أعدموا خارج نطاق القضاء، أو قُتلوا بإجراءات موجزة، أو ماتوا في الاحتجاز، ليحصلوا على الطقوس اللائقة في الدفن والجنائز. كما يجب إبلاغ العائلات بظروف اختفاء الضحايا ووفاتهم.

* حماية المقابر الجماعية ودعم عمليات استخراج الجثث الجارية

89 إنظر على سبيل المثال، المركز الدولي للعدالة الانتقالية. [تواروا ولم يتركوا أثراً: المعتقلون والمختطفون والمختفون قسراً في سوريا](#). نيسان/أبريل 2020؛ هيومن رايتس ووتش. [سوريا: أبلغوا عائلات المفقودين بمصير أحبائهم](#). 13 أيار/مايو 2019؛ لجنة التحقيق المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. [55/A/HRC/46](#) عقد من الاعتقال والسجن التعسفي. 11 آذار/مارس 2021.

يتوجب على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية المقابر الجماعية، ودعم العمليات الجارية لاستخراج الجثث، وضمان تخزين البيانات بشكل سليم، وتسهيل عمل المنظمات المستقلة والإنسانية في جمع البيانات السابقة للاختفاء والعينات المرجعية البيولوجية لتحديد هوية الرفات أو حفظها للتعرف عليها في المستقبل.

* حماية المشاركين في البحث عن المفقودين

ينبغي على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى ضمان حماية الباحثين عن ضحايا الاختفاء القسري، ولا سيما أقاربهم، من التهيب وسوء المعاملة والانتقام والاعتقال والاختفاء القسري.

يجب إعطاء الأولوية لهذه التدابير العاجلة والإنسانية عبر اعتماد اتفاق خاص بها وذلك قبل معالجة القضايا الأخرى غير العاجلة التي تتطلب تسوية سياسية حقيقية.

2. معالجة القضية بشكل شامل في أي اتفاق سلام مستقبلي

ينبغي لأي اتفاق سلام مستقبلي أن يعالج قضية المفقودين والمختفين بشكل شامل، وأن يتناول حق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر، وأن يضمن عدم تكرار جريمة الاختفاء القسري.

وكما أظهرت التجربتان اللبنانية والكولومبية، فإن حق الضحايا في العدالة يشكل واحداً من أكثر القضايا حساسية في أي مفاوضات سلام ما بعد الصراع. وكثيراً ما يكون موازياً للحق في معرفة الحقيقة.

اعتماداً على السياق وديناميكيات القوة، قد يكون تحديد الأولويات في عملية التفاوض أمراً ضرورياً، ولكن من المهم وجود خارطة طريق واضحة خاصة بشأن النقاط غير القابلة للتفاوض، مثل رفض إفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقاب.

3. بناء القدرات والتوافق بين ممثلي الضحايا

إن دور الضحايا ومشاركتهم في صياغة أي اتفاق بشأن المفقودين والمختفين أمر أساسي لبناء الثقة وضمان الحلول الفعالة. يجب بناء توافق في الآراء بين مجموعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز قدراتها على التأثير في العملية السياسية. ومن المهم أيضاً رفع مستوى إدراكهم للقضية، ونقاط التوتر التي قد تنشأ، والآليات التي يمكن وضعها للدخول في المفاوضات.

4. مواصلة الضغط والحفاظ على الالتزام السياسي

أصدرت العديد من البلدان قوانين شاملة تعالج قضية المفقودين والمختفين في العقد الماضي. لكن تكمن المشكلة في معظم الحالات في الافتقار إلى التنفيذ الفعال نتيجة عدم وجود إرادة سياسية والذي غالباً ما يظهر من خلال العرقلة المؤسسية، أو ضعف التعاون بين مختلف الهيئات الرسمية المنشأة لهذه المهمة، أو عدم كفاية الموارد المخصصة لها. من الضروري الحفاظ على الالتزام السياسي وضمان احترام السلطات للتنفيذ الصارم لأي قانون معتمد.

2. إنشاء الإطار الدستوري والقانوني أو تكييفه

يجب بناء إطار تشريعي ودستوري جديد لضمان الاستجابة الشاملة من قبل هيئات الدولة، ولمنع عرقلة أو تحدي أي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن قضية المختفين في إطار اتفاق السلام.

لا يوجد في سوريا تشريعات خاصة تتناول قضية المفقودين والمختفين، بل تقتصر الأحكام القانونية القائمة على الفترة الزمنية والإجراءات اللازمة للإعلان عن وفاة الشخص المفقود.⁹⁰ كما لم تصدق سوريا على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

استناداً إلى تحليل الأطر القانونية التي وضعتها البلدان الأخرى لمعالجة قضية المفقودين، فضلاً عن التوصيات التي وضعها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاختفاء القسري،⁹¹ يعرض هذا الجزء من التقرير الأحكام القانونية اللازمة لمنع الاختفاء القسري وضمان جبر ضرر الضحايا وإجراء تحقيقات فعالة.

أ) الأحكام الدستورية

تاريخياً لم تكن المفاوضات الدستورية تتناول مسألة الاختفاء القسري. وقد تُرك الأمر إما للمفاوضات المباشرة بين الأطراف المتحاربة أو للحكومات والبرلمانات في مرحلة ما بعد الصراع. لكن في السنوات الأخيرة، أخذت قضية الاختفاء القسري مكانها أخيراً في صياغة الدستور، حيث أصبحت وسيلة هامة لضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات أو المساس بحقوق الضحايا.

هناك نوعان من الأحكام الدستورية:

1. أحكام تتعلق بالحماية والوقاية

نصت الدساتير التقدمية الحديثة على إطار واسع لحماية حقوق الإنسان، وأنشأت قائمة طويلة من الحقوق وما يقابلها من التزامات على عاتق الدولة. نورد فيما يلي الحقوق الأساسية الضرورية لحماية الأفراد من الاختفاء القسري

* الحق في الحياة والكرامة والأمن والحرية

الحق في الحياة هو حق غير قابل للتصرف. لكل شخص الحق في العيش بكرامة، ولا يجوز حرمانه من حرمة الشخصية إلا بموجب قانون. يحق لكل شخص أن يتمتع بحرية الرأي والتعبير، وحرية الاجتماع السلمي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وحرية تكوين النقابات والجمعيات، وحرية التنقل.

* الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة

لا يجوز إخضاع أي شخص للاحتجاز القسري أو التعذيب الجسدي أو العقلي أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

90 اللجنة الدولية لشؤون المفقودين. الأشخاص المفقودون في شمال شرق سوريا: عملية تقييم. 25 آذار/مارس 2020
91 مجلس حقوق الإنسان. تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ADD.3/13/A/HRC/45 بشأن المعايير والسياسات العامة لإجراء تحقيق فعال في حالات الاختفاء القسري. 7 آب/أغسطس 2020

* الحق بعدم الحبس الاحتياطي

لا يجوز احتجاز أي شخص احتياطياً ما لم يكن هناك سبب كافٍ للاعتقاد بوجود تهديد مباشر للسيادة أو السلامة الإقليمية أو السلام والنظام العام. يجب إعلام أفراد أسرة الموقوف أو أقاربه بحالته بشكل فوري.

* الحق بعدم حجز الحرية غير القانوني

لا يجوز حرمان أي شخص من حريته تعسفاً بأي شكل، بل يجب أن يتم هذا الحرمان فقط ضمن الالتزام الصارم بالشروط والإجراءات التي يحددها القانون (بموجب قرار قضائي). كما يحظر الاحتجاز السري أو الاحتجاز غير المعترف به.

* الحق في العدالة والمحاكمة العادلة

يحق لجميع المعتقلين والمحتجزين والمتهمين بارتكاب جريمة ما أن يتم إبلاغهم بأسباب احتجازهم وتزويدهم بإمكانية الوصول الفعال لمستشار قانوني، وللمساعدة القانونية المجانية عند الحاجة. ولهم الحق في أن يُحاكموا أمام محاكم مختصة مستقلة ومحايدة يُنشئها القانون، والحق في افتراض براءتهم حتى تثبت إدانتهم قانوناً في محاكمة علنية دون تأخير غير مبرر، والحق في تقديم الأدلة ودحض تلك المقدمة ضدهم، وفي الاستئناف الفعال، وعدم محاكمتهم على ذات الجرم مرتين.

* الحق في الوصول إلى المعلومات

يحق للضحية أن تحصل على المعلومات الخاصة بالتحقيق والإجراءات في القضية.

أخيراً، لا يمكن تعليق هذه الحقوق الأساسية في أي حال من الأحوال، (ولا حتى في الحالات الاستثنائية). بل إن بعض الدساتير تنص على أن المعاهدات الدولية المصدق عليها التي تعترف بحقوق الإنسان لها الأولوية على القوانين الوطنية، أن تدابير الحماية الواردة في هذه المعاهدات لا يمكن تقييدها أثناء حالات الطوارئ.

2. أحكام تتعلق بسبل الانتصاف وجبر الضرر

تنص العديد من الدساتير على حق الضحايا في الحصول على سبل الانتصاف الفعالة من خلال اللجوء إلى سلطة مستقلة لديها الصلاحية لتحديد ما إذا كانوا قد تعرضوا لانتهاكٍ لحقوق الإنسان والأمر بوقف هذا الانتهاك وتوفير سبل الانتصاف والتعويض عن الأضرار التي حدثت.

ولا يقتصر التزام الدولة بضمان سبل الانتصاف الفعالة على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو الدولة، بل يشمل أيضاً الجرائم التي يرتكبها أفراد أو كيانات خاصة.

ينص دستور نيبال (20 أيلول/سبتمبر 2015) على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتولى واجب «احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وضمان إنفاذها بشكل فعال». وتتمتع اللجنة بصلاحيه النظر والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات ضد مرتكبيها. ويمكنها التصرف بمبادرة منها أو بعد تلقي التماس من الضحية أو من ينوب عنها.

كذلك ينص دستور العراق على أن لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الحق في طلب التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، وعلى إنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان (المادة 102 من الدستور) ومؤسسة الشهداء (المادة 104 من الدستور) والتي تهدف إلى «معالجة الوضع العام لأسر الشهداء وتعويضهم مادياً ومعنوياً». كما ينص على أن الدولة تكفل رعاية أسر الشهداء والسجناء السياسيين وضحايا الممارسات القمعية للنظام الدكتاتوري البائد، وتكفل تعويض أسر الشهداء والمصابين نتيجة الأعمال الإرهابية.

ب) قوانين محددة وتدابير إدارية أخرى

غالباً ما تلجأ الدول إلى معالجة قضية الاختفاء القسري عن طريق سن مجموعة من القوانين. ورغم لجوء بعض الدول لمعالجة هذه القضية عبر المراسيم الرئاسية أو الحكومية، إلا أن التجربة أكدت على أهمية وجود إطار تشريعي لأجل التوصل إلى حل دائم ومستدام.

تعاملت بعض الدول مع هذه القضية بشكل منفصل في أجزاء مختلفة من تشريعاتها، بينما اتجهت دول أخرى إلى اعتماد تشريعات شاملة تدمج جميع جوانب القضية (التحقيق، وحماية البيانات، والملاحقة القضائية، والتعويضات).

وعلى رغم اختلاف التشريعات باختلاف الدول، إلا أنها تميل إلى معالجة القضايا التالية، والتي تحتاج سوريا إلى معالجتها تشريعياً.

الاعتراف بالحق في معرفة الحقيقة كحق مستقل قائم بذاته

عُرف الحق في الحقيقة (ويسمى أيضاً الحق في معرفة الحقيقة) كمفهوم قانوني على الرغم من أنه لم يكن موضوعاً لاتفاقية دولية محددة.

يرتبط الحق في معرفة الحقيقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولكنه معروف بشكل خاص في سياق حالات الاختفاء القسري.

تضمن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ICCPED) حق أقارب المفقودين والمختفين في معرفة مصير أحبائهم ومكان وجودهم، وبالتالي تؤكد أن معرفة الحقيقة حقٌ بحد ذاته، ويشمل ذلك الحق في معرفة سير التحقيق ونتائجه، ومصير المختفين ومكان وجودهم وظروف اختفائهم، وسبب الوفاة وهوية الجاني (الجنّة).⁹²

أكدت بعض المحاكم الإقليمية والوطنية في العقد الماضي إنفاذ هذا الحق ضمن ولاياتها القضائية. في لبنان، قضت السلطة القضائية العليا اللبنانية (مجلس الشورى) في 4 آذار/مارس 2014، بضرورة منح عائلات المفقودين والمختفين إمكانية الوصول إلى ملفات التحقيق والتقرير الكامل للجان التحقيق حول المفقودين والمختفين قسرياً في لبنان بناءً على الاعتراف بحقهم في المعرفة. وقد أعيد التأكيد على هذا الحق فيما بعد والاعتراف به كحق قائم بذاته ومستقل في المادة رقم 2 من القانون رقم 105 لعام 2018:

لأفراد الأسر والمقربين الحق في معرفة مصير أفرادها وذويها المفقودين أو المخفيين قسراً وأمكنة وجودهم أو مكان احتجازهم أو اختطافهم وفي معرفة مكان وجود الرفاة واستلامها. يشمل هذا الحق أيضاً، تحديد مواقع الدفن وجمع الرفات ونبشها وإجراء الكشف عليها والتعرّف إلى هوياتها.

ولكن كما ذكرنا سابقاً، فإن الحق في معرفة عائلات المفقودين والمختفين للحقيقة مقيد في التشريع اللبناني لأنه لا يشمل سبب الوفاة وهوية الجاني (الجنّة).

92 الأمم المتحدة. تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي 48/A/HRC/16 تعليق عام بشأن الحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري. 28 كانون الثاني/يناير 2011

إضافة لما سبق، يعترف التشريع اللبناني بالحق في الحصول على المعلومات (حق الاطلاع) كحق مستقل. وينص القانون 105 لعام 2018 في مادته الثالثة على ما يلي

لأفراد الأسر، وفي حال غيابهم، للمقرّبين الحق في الاطلاع على المعلومات المتصلة بتقفي آثار المفقودين والمخفيين قسراً، والتحقيقات غير الخاضعة للسرية قانوناً، والتي من شأنها تحديد مصيره، وذلك ضمن الآليات المحددة وفق أحكام هذا القانون

تجريم فعل الإخفاء القسري

تعترف الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بحق ضحايا الاختفاء وأقاربهم في العدالة، وتنص على واجب الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تجريم الاختفاء القسري بموجب قانونها الجنائي وأن تعاقب عليه بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار خطورته الشديدة.⁹³

إن تجريم فعل الإخفاء القسري على وجه التحديد وإدراجه كجريمة جنائية مستقلة في القانون الجنائي يسهّل مقاضاة مرتكبيه.

كذلك من الضروري وجود تعريف واضح للعناصر المكونة لجريمة الاختفاء القسري، يعكس التعريف المعترف به دولياً والمنصوص عليه في المادة رقم 2 من اتفاقية الاختفاء القسري

[...] الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يجرمه من حماية القانون.⁹⁴

ورغم عدم ذكر الاتفاقية للأفعال التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول، إلا أنه ينبغي تصنيف هذه الأفعال على أنها أعمال إخفاء قسري ويجب على الدول التحقيق فيها.

كما ينبغي للتشريعات الوطنية أن تجعل ممارسة الاختفاء القسري على نطاق واسع أو منهجي «جريمة ضد الإنسانية» في القانون الجنائي، وذلك وفقاً للمادة رقم 5 من اتفاقية الاختفاء القسري

تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون.

جريمة الإخفاء القسري لا تتقادم بمرور الزمن. حيث أن إحدى الخصائص المتأصلة لهذه الجريمة أنها تستمر طالما لم يتم تحديد مصير الضحية ومكان وجودها، وتبقى القضية مفتوحة دون حل. تم تأكيد هذه الطبيعة المستمرة للانتهاك صراحة في المادة رقم 17 من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري⁹⁵ وفي المادة رقم 8 من اتفاقية الاختفاء القسري.

ينبغي أن تكون عقوبة الإخفاء القسري متناسبة مع خطورة الجريمة. لذا تنص المادة رقم 18 من الإعلان بشكل قاطع على عدم استفادة الأشخاص الذين ارتكبوا أو يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم الإخفاء القسري من أي قانون عفو خاص أو تدابير مماثلة قد يكون من شأنها إعفائهم من أي إجراءات أو عقوبات جنائية.

93 الأمم المتحدة. [الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري](#). 177/A/RES/61. المادة رقم 4. 20 كانون الأول/ديسمبر 2006

94 الأمم المتحدة. [الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري](#). 177/A/RES/61. المادة رقم 2. 20 كانون الأول/ديسمبر 2006

95 الجمعية العامة للأمم المتحدة. [إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري القرار 133/47](#). المادة رقم 17. 18 كانون الأول/ديسمبر 1992.

ينبغي أن تقتصر الظروف المخففة للعقوبة على ما يتوافق مع المادة رقم 4 من الإعلان والمادة رقم (27) (أ) من اتفاقية الاختفاء القسري التي تنص على أنه

يجوز لكل دولة طرف أن تحدد: (أ) الظروف المخففة، وخاصة لكل من يساهم بفعالية، رغم تورطه في ارتكاب جريمة اختفاء قسري، في إعادة الشخص المختفي وهو على قيد الحياة، أو في إيضاح ملابس حالات اختفاء قسري، أو في تحديد هوية المسؤولين عن اختفاء قسري.

التزام الدولة بالتحقيق (وإنشاء آلية خاصة لذلك)

يرتبط الحق في المعرفة بالتزام الدولة بتوفير المعلومات للضحايا أو أسرهم أو حتى المجتمع ككل حول الظروف المحيطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى الدولة الالتزام بالتحقيق في حالات الاختفاء القسري، بما في ذلك الجرائم التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. تنص المادة رقم 3 من اتفاقية الاختفاء القسري على

تتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة للتحقيق في التصرفات المحددة في المادة 2 التي يقوم بها أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون دون إذن أو دعم أو موافقة من الدولة، ولتقديم المسؤولين إلى المحاكمة.

يجب أن يستمر البحث عن المختفين حتى يتم العثور عليهم. وإذا وُجد الشخص ميتاً، فيجب اعتبار البحث عنه مكتملاً عندما يتم التعرف على هويته وفقاً للمعايير الدولية وتسليمه إلى أسرته بطريقة كريمة.⁹⁶

تجدر الإشارة إلى أنه في سياقات ما بعد الصراع أو عندما يكون عدد حالات الأشخاص المفقودين مرتفعاً جداً كما هو الحال في المكسيك، لا تمتلك الأنظمة القانونية الموارد اللازمة لمعالجة المشكلة ويجب إنشاء آليات بحث محددة.

ينبغي للتشريعات الوطنية أن توضح بالتفصيل أشكال إجراء تحقيق فعال بحيث تتضمن أحكاماً تتعلق بجمع وتخزين وحماية البيانات (بما في ذلك المقابر)، واستعادة الرفات البشرية ونقلها، والتحليل المخبري وعملية تحديد الهوية، والحفظ والإيداع الأخير للرفات البشرية مجهولة الهوية، وأرشيف الرفات البشرية غير المحددة الهوية، وتفاصيل التواصل مع الأهل وإخطارهم بالنتائج.

وينبغي أن تحدد أدوار ومسؤوليات واضحة لكل سلطة مختصة ولكل شخص/فريق متخصص وأن توضح كيفية التنسيق/التعاون بينهم.

حماية البيانات (كالحمض النووي) والمقابر

ينبغي للدول أن تعتمد النصوص القانونية الملائمة بشأن حماية البيانات. يجب أن تتضمن تدابير خاصة لحماية سلامة الرفات مجهولة الهوية وحماية أماكن الدفن السرية.

في العراق، تم سن قانون عام 2006 مخصص لحماية المقابر الجماعية ويهدف إلى (1) حماية المقابر من أي أعمال غير مصرح بها (2) توفير الضوابط القانونية للتحقيق في المقابر الجماعية وآثاره القانونية (3) المحافظة على الأدلة الجرمية لغرض التعرف على هويات الضحايا المدفونين فيها (4) التعرف على الجناة وجمع الأدلة لإثبات مسؤوليتهم. فرض هذا القانون واجباً على جميع الأشخاص الذين يعلمون بوجود مقبرة جماعية على أراضيهم بإبلاغ السلطات عنها خلال 30 يوماً من صدور القانون. يتم تنفيذ القانون

96 لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري. [المبادئ التوجيهية للبحث عن الأشخاص المختفين](#) التي اعتمدها اللجنة في دورتها السادسة عشرة (8-18 نيسان/أبريل 2019)

من خلال إنشاء لجنة إقليمية تعمل على تسهيل عمليات التحقيق في المقابر الجماعية ومراقبة سجلاتها بهدف التعرف على الضحايا.

إضافة إلى ما سبق، يجب أن تتضمن التشريعات الوطنية تدابيراً لحماية معلومات الضحايا، بما في ذلك المعلومات الجينية التي يتم الحصول عليها من الرفات المستخرجة ومن أقارب المفقودين. وينبغي أن تنص على إنشاء نظام قاعدة بيانات آمنة للمفقودين واعتماد عمليات آمنة وموثوقة لجمع ومعالجة العينات المرجعية الجينية من العائلات والرفات.

توفير سبل الانتصاف وجبر الضرر

المقصود هو التدابير التي تتخذها الدولة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من خلال التعويضات ورد الحقوق وإعادة التأهيل للضحايا. يمكن أن يكون جبر الضرر مادياً (كالتعويض المالي، الرعاية الطبية والنفسية، والخدمات القانونية والاجتماعية) أو رمزياً (كالاعتراف، الاعتذار، وإحياء الذكرى).⁹⁷

ينبغي للتشريعات الوطنية أن توفر سبل الانتصاف وجبر الضرر المناسبة للضحية و/أو أسرته. ويجب أن يكون تعريف «الضحية» متوافقاً مع المعايير الدولية المنصوص عليها في المادة رقم 24 من اتفاقية الاختفاء القسري

لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ «الضحية» الشخص المختفي وكل شخص طبيعي لحق به ضرر مباشر من جراء هذا الاختفاء القسري.

أخيراً، يجب تطبيق الحق في جبر الضرر بطريقة غير تمييزية.

97 الأمم المتحدة، 147/A/RES/60، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، 16 كانون الأول/ديسمبر 2005

